

22 February 2011

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة ١٢٠٧

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد بيدرو أويارسي.....(شيلي)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.12-60220 261113 101213



\* 1 2 6 0 2 2 0 \*

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٠٧ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل البدء في عملنا، أود الإعراب عن مواساتنا لسفير وحكومة وشعب نيوزيلندا وأسر ضحايا الزلزال الذي وقع في ذلك البلد في المصيبة التي حلت بهم. وأرجو أن تتقبلوا، يا سعادة السفير، تعبير المؤتمر عن مواساته.

وأود الإدلاء ببعض الملاحظات العامة قبل الشروع في تقديم قائمة المتكلمين. فأرحب في البداية ترحيباً حاراً بممثل بلجيكا الجديد لدى مؤتمر نزع السلاح، سعادة السفير فرانسوا رو، الذي يعرف هذا المنتدى وسيواصل بالتأكيد المساهمات التاريخية لبلده في هذه الهيئة. ويعكس الشعور السائد لدى أعضاء المؤتمر تقديرنا لعمل كندا والتزامها، من خلال السفير ماريوس غرينيوس، بترع السلاح وعدم الانتشار. وقد عمل الرئيس الكندي للمؤتمر وفريقه بصورة دؤوبة من أجل إعطاء زخم بناء لهذا المنتدى.

وتأخذ شيلي هذه المسؤولية على عاتقها مع فهم واضح يتمثل في أننا لم ننتخب، بل نتولى هذه المهمة ببساطة على أساس التناوب الديمقراطي. وندرك بصورة جلية للغاية أيضاً أن الرئيس يتمتع بقدرات وإمكانات لاتخاذ المبادرات، بيد أن مسار فعاليتنا أو عدمه يرتبط، في التحليل الأخير، بمفهوم المسؤولية الجماعية. إن بلدي ملتزم بالعمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لأننا على اقتناع بأن الالتزامات والمعايير المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف هي ضمانات للأمن الجماعي.

إن أحدث التطورات العالمية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وبخاصة القمة التي عقدها مجلس الأمن وقمة السلامة النووية ومؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي والاجتماع الرفيع المستوى في نيويورك والتصديق على معاهدة ستارت، تمثل اتجاهات إيجابية يجب أن نسعى إلى عكسه في عملنا الموضوعي. ففشل هذا المؤتمر في عام ٢٠١١ لن يكون مجرد إهدار للموارد والفرص، ولكن من شأنه أيضاً تقويض فعالية نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف ونظام عدم الانتشار.

ولا يزال التفاوض بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف وتجويد الأنظمة القائمة حاسمين لتهيئة مناخ من الثقة في النظام الدولي. ويكتسي هذان الجانبان أهمية بالنسبة للأمن العالمي، وتقع على عاتق المؤتمر مسؤولية الإسهام في تحقيق هذا الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الوحدة. وعلينا تجنب الدخول في مناقشات تبعدنا عن الهدف السياسي الأساسي للمؤتمر، وإلا فإن هذه الهيئة ستبقى غارقة في أمور لا طائل منها. وقد أتاحت لنا الفرصة لإجراء حوار تفاعلي مع الأمين العام للأمم المتحدة. وتمخضت مناقشاتنا عن كشف دواعي قلق متطابقة فيما يتعلق ببعض الجوانب المتصلة بجميع بنود جدول الأعمال تقريباً. وعلى الرغم من الخلافات والمصالح المختلفة والمشروعة، فقد اتضح وجود رغبة في بدء العمل الموضوعي. لقد سمعنا مراراً وتكراراً بأننا وصلنا إلى لحظة يجب أن نعتبرها فرصة لتجنب ما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة في هذه القاعة قائلاً: سنة أخرى من العمل الروتيني. وأشار الأمين العام أيضاً

إلى وجود قواسم مشتركة تمكن المؤتمر من اعتماد برنامج عمل يضع في الاعتبار هذه العناصر أو المقترحات الأخرى اللاحقة التي يمكن أن يعتمدها المؤتمر بتوافق الآراء.

وقد صممت الجلسة الرسمية لهذا اليوم على وجه التحديد للتمكين من تبادل الآراء، ولا لشيء أكثر من ذلك - تبادل الآراء بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في برنامج العمل. ومن الواضح أن هذا الأمر يشكل أولوية سياسية، ونعتقد أن من الضروري مواصلة الجهود بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه النقطة. وكان العمل خلال الأسابيع الأولى من دورة عام ٢٠١١، خلال رئاسة كندا، وفق جدول زمني إرشادي ومكننا من التركيز بشكل خاص على أربع قضايا أساسية. وكانت المناقشة بناءة وموضوعية، ولكن يجب أن نكون واقعيين، وأكرر، يجب أن نكون واقعيين: فهذا النقاش لا يحل محل التفاوض، لأن إجراء التفاوض يتطلب حدوث تغييرات في المؤتمر وفي سياقات خارجه، وهو أمر ضروري لتنفيذ الإرادة السياسية في هذه الهيئة.

وأظهرت مناقشة القضايا الجوهرية من جديد أن ثمة قيود سوف تظهر مجدداً في هذا المؤتمر وفي محافل أخرى على حد سواء إذا لم تتغير الظروف الخارجية. والمسألة الجوهرية لا تشمل فقط المؤتمر ونظامه الداخلي، بل ترتبط بالمصالح السياسية والاستراتيجية العليا التي تنعكس في مختلف بنود جدول الأعمال.

ونحن نعتقد أن النهج المتبع خلال فترة رئاسة كندا يمكن أن يساعد على الخوض تدريجياً وبصورة أعمق في العناصر الجوهرية والدرجة لكل بند من بنود جدول الأعمال. ولهذا السبب أعدت الرئاسة الشيلية جدولاً زمنياً إرشادياً للأسابيع الأربعة المقبلة يرد في الوثيقة CD/WP.564، ويحتوي على دعوة - لا أكثر من ذلك - لإجراء تبادل آراء يكون تفاعلياً قدر الإمكان ويغطي جميع البنود الموضوعية من جدول الأعمال الذي اعتمدناه لهذه الدورة ويرد في الوثيقة CD/WP.562. وهذا اقتراح لتنظيم عملنا وإعطاء الوفود والخبراء فرصة لإعداد التدخلات في الوقت المناسب. ولم يكن ما اقترحته جدولاً زمنياً للأنشطة المشار إليها في المادة ٢٠، ولا يتطلب بالتالي اتخاذ أي قرار. ولن تتمخض هذه الاجتماعات عن أي تقارير، وسيكتفى فقط بالتسجيلات الصوتية المعتادة للجلسات العامة والسجلات المقابلة. فهذه ليست مفاوضات أو حتى مناقشات أولية. والهدف هو دعوة الوفود إلى إجراء تبادل للآراء أكثر واقعية ومحدد الهدف، وبطبيعة الحال، إثارة أي قضايا ذات صلة بالعمل الموضوعي للمؤتمر. وسيخصص وقت لكل بند دون الإخلال بمبدأ المساواة في التعامل مع جميع بنود جدول الأعمال.

ومن المفهوم أن قضايا نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية سوف تدرس في إطار البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال، وفقاً للممارسة المعهودة خلال السنوات السابقة فيما يتعلق بالمناقشات غير الرسمية بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وسيجري تناول مسألة نزع السلاح النووي أولاً، تليها المناقشات المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية

لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. أما المواضيع الأخرى، بما في ذلك المواضيع الرئيسية المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (PAROS) والترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، فسوف تغطيها البنود من ٣ إلى ٧ وفقاً للممارسة المتبعة في السنوات السابقة خلال المناقشات غير الرسمية بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وهذا الجدول الزمني الإرشادي لا يمس المادة ٣٠ من النظام الداخلي التي تنص على أن أي دولة عضو في المؤتمر لديها الحق في إثارة أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر في جلسة عامة، وفي تقديم وجهات نظرها بشأن أي موضوع ترى أنه يتطلب الاهتمام. وفي هذا السياق، أود التذكير بأن أي اتفاق في المؤتمر بشأن معالجة موضوع معين سيؤدي إلى التعامل معه كجزء من جدول الأعمال المعتمد.

وفي الختام، أود أن أدعوكم إلى التركيز أولاً على مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد العناصر التي تقربنا من برنامج العمل المتفق عليه. وآمل أن يسهم تبادل الآراء هذا الصباح، وكذلك المشاورات اللاحقة، في تحقيق هذا الهدف. وأدعوكم في المقام الثاني إلى إجراء تحليل موضوعي محدد لجميع بنود جدول الأعمال، وذلك لكي تكونوا أكثر استعداداً لبدء العمل الجوهري بشأن المفاوضات، ونأمل أن يكون ذلك في المستقبل القريب. وثالثاً، نأمل أن تتمكن، قبل نهاية فترة ولايتنا، من تبادل الآراء بشأن السبل الأخرى الممكنة لتنشيط المؤتمر، وما أكثرها. وسيكون من المفيد أيضاً النظر في دواعي قلق المجموعة غير الرسمية من الدول التي لديها صفة المراقب فيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوتكم إلى مواصلة الاستفادة من الجلسات العامة. ودعونا نتحلى بالروح التي أتاحت إبرام اتفاقات عززت الأمن العالمي. ومن المحتمل أن يطلق هذا النداء العديد من كبار الشخصيات التي ستصل قريباً للمشاركة في الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر.

وقبل التحول إلى لائحة المتكلمين من أجل تبادل الآراء بشأن البنود التي ستدرج في برنامج العمل، أود إبداء بعض الملاحظات المحددة التي من شأنها - وآمل من الله أن تكون كذلك - تشجيع وتوجيه وإثراء هذا التبادل، الذي نشق بأنه سيكون تفاعلياً وجيد التوقيت قدر الإمكان.

ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي، يتعين على رئيس المؤتمر أن يقدم إلى الدول الأعضاء برنامج عمل مع جدول زمني مقترح لأنشطة الجلسات العامة للمؤتمر. وهذه المسؤولية، في مرحلتها الأولى، ملقاة على عاتق الرئيس، ولكنها في نهاية المطاف، مسؤولية جماعية أيضاً كما اعتقد. وسنواصل المشاورات التي جرت أثناء رئاسة كندا للمؤتمر. وأود في هذه الجلسة الرسمية التشجيع بقوة على تنظيم تبادل للآراء لرؤية ما إذا كان من الممكن تحديد عناصر جديدة يمكن إدراجها في برنامج العمل. وأنا أدرك أن وضع نهج جديدة ليس

بالأمر السهل عندما يستعرض المرء المقترحات المقدمة خلال السنوات القليلة الماضية، ولقد حرصنا على القيام بذلك على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية - وأنا أؤكد لكم بأنها ليست مهمة سهلة. ومع ذلك، أعتقد أن من المهم القيام بهذه الممارسة على الرغم من أنه يمكن القول إن لدينا بالفعل بعض المقترحات مثل تلك الموجودة في الوثائق CD/1864، CD/1889 و CD/WP.559. وهناك نحو عشر مبادرات ومقترحات وأفكار، ولكن النتيجة النهائية هي أننا اليوم لا نمتلك برنامج عمل. فدعونا نواصل العمل بطريقة رسمية لمعرفة ما إذا كان هناك أساس سياسي حقيقي للتوصل إلى اتفاق. ودعونا نؤكد أن موضوع برنامج العمل لن يصبح ما أسميه عقبة أشبه ما تكون بالطقوس.

وأود تذكيركم أولاً بأن الأمين العام قد أشار شخصياً في هذه الغرفة أثناء الحوار التفاعلي منذ بضعة أسابيع إلى برنامج عام ٢٠٠٩، وإلى الوثيقة CD/1864 على وجه التحديد، كما أشار إلى وجود قواسم مشتركة تقود إلى اعتماد هذا المقترح أو مقترح مماثل يمكن أن يعتمد المؤتمر بتوافق الآراء. وتساءل الأمين العام أيضاً عما إذا كان بالإمكان الشروع في عملية غير رسمية قبل بدء المفاوضات الرسمية. وذكر ذلك في سياق موضوع المواد الانشطارية، ولكن يمكن أن يفسر ذلك على أنه دعوة للنظر في الخيار بطريقة موضوعية أوسع وأعم في إطار مؤتمر نزع السلاح، من أجل تطوير وتقديم مقترح بشأن برنامج العمل.

والفكرة الثانية التي أود أن أشير إليها هي أن خيار وضع برنامج عمل مبسط قد طرح، كما نعلم جميعاً، وبالتالي سيكون من المفيد التعرف على رأيكم بهذا الشأن، وما هو تصوركم فيما يتعلق بمسألة وضع برنامج يكفل الحد الأدنى. فهل سيقصر على جدول زمني للأنشطة؟ وكيف يمكن تناول قضايا التفاوض والولايات وتعيين المنسقين والفريق العامل المخصص؟ ويفسر البعض النظام الداخلي على أنه لا يتطلب أن يشتمل برنامج العمل على إنشاء أفرقة عاملة وتحديد ولاياتها، بل يتطلب فقط وضع جدول زمني للأنشطة المؤتمر. وأنا أشير إلى المادة ٢٨. وينبغي لنا في هذا الصدد الإشارة إلى النموذج الوارد في المقرر الذي اعتمدته مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٠، الوثيقة CD/1036؛ والذي يتضمن المرونة والجدول الزمني الأسبوعي المبسط للأنشطة، دون الحاجة إلى اتفاق بشأن هيئات فرعية أو ولايات. واستخدم المؤتمر هذا النظام كبرنامج عمل حتى عام ١٩٩٧. وكانت المزايا المحتملة لهذا النهج، بالنسبة لمن يفضلونه، أنه أدى إلى تجنب صعوبة تحديد الولايات وسمح للدول الأعضاء بأن تركز عملها الجوهري والموضوعي بطريقة تدريجية.

والفكرة الثالثة الجديدة بالنظر فيها هي خيار تحديد ولايات فردية لهيئات فرعية قائمة بذاتها. فقد تم في عام ١٩٩٨، دون اعتماد برنامج عمل، اتخاذ القرارين CD/1501 و CD/1547 بشأن تعيين منسقين مواضيعيين خاصين وإنشاء لجنيتين مخصصتين - بشأن ضمانات الأمن السلبية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وفي عام ٢٠٠٨، عين رؤساء المؤتمر منسقين لبنود جدول الأعمال ووزعوا الإطار التنظيمي للمؤتمر الذي اشتمل على جدول

زمي للاجتماعات. وعقد المنسقون اجتماعات غير رسمية وأعدوا تقارير إلى الرؤساء عن نتائجها. ويرى الذين يفضلون إنشاء ولايات فردية لهيئات فرعية محددة أن من شأن ذلك أن يوفر المزيد من المرونة لبدء العمل الموضوعي وتجنب إقامة روابط بين القضايا الأساسية، والتمكن بالتالي من وضع حد للتداخل المحتمل الذي قد يقيّد المفاوضات المستقبلية.

ولدينا خيارات وعناصر، وأود أن أدعوكم إلى النظر في هذه الاحتمالات وغيرها لمحاولة إعداد نص قابل للحياة في السياق الحالي. ودعونا لا ننسى أن التاريخ الطويل لتعددية الأطراف يشير إلى أن الإجماع في الحالات الحرجة - وهو أمر صعب، وذلك هو السبب في تأخره - عادة ما يؤدي إلى صياغة هذه الاتفاقات بطريقة تتسم بالتعميم ويكتنفها غموض يمكن أو لا يمكن تجنبه. ويشكل ذلك جزءاً من ثقافة تعددية الأطراف. وآمل أن تتمكن اليوم من التفكير من أجل تسهيل عملنا في المستقبل.

وعقب حديثي هذا، أود أن أعطي الكلمة لسعادة السفير راو، الممثل الدائم للهند، كما أود التذكير بأن الوفود الخمسة الأولى التي ستأخذ الكلمة هي، كما أشرت، الهند والفلبين وكولومبيا والبرازيل وبيرو.

**السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى صوتكم في تقديم تعازينا إلى سفير نيوزيلندا في ضحايا المأساة التي حلت بهذا البلد. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق سرورنا لرؤية شيلي، وهي عضو في مجموعة الـ ٢١ وبلد تربطنا به علاقات ودية ومتنامية، تتأسس عملنا في المؤتمر. وأود أيضاً أن أشكركم على إجراء المشاورات، وتعهّد بدعمكم في الماضي قدماً بأعمال المؤتمر.

وتعلق الهند أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح باعتباره الحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. فهو يضم جميع اللاعبين المعنيين ويوفر نظامه الداخلي الضمان اللازم للدول الأعضاء لحماية مصالحها الأمنية بشكل كامل عن طريق المشاركة في تسيير أعماله. وتتمثل المهمة الرئيسية للمؤتمر في التفاوض بشأن وضع معاهدات متعددة الأطراف تُطبق على نطاق عالمي؛ والمناقشات أثناء الجلسات العامة للمؤتمر، واجتماعاته غير الرسمية، أو أياً كانت تسميتها، ليست بديلاً للمفاوضات.

ومع إقرار جدول الأعمال لدورة عام ٢٠١١ في أول اجتماع عُقد في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، يكون المؤتمر قد اتخذ خطوة هامة إلى الأمام في الاضطلاع بمسؤولياته. ونحن نؤيد مبادرة الرئيس المتعلقة بتخصيص الجلسة العامة لهذا اليوم للخطوة التالية ذات الأولوية بشأن الاتفاق على برنامج العمل.

وكما تذكرون، فقد تمكن المؤتمر من أن يعتمد، بتوافق الآراء، برنامج عمله لعام ٢٠٠٩ الوارد في الوثيقة CD/1864، والذي كان في حد ذاته نتيجة لتفاهات صعبة. وأظهر الاجتماع

الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف الذي عقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أن ما تم إنجازه في أيار/مايو ٢٠٠٩، بعد الكثير من العمل الشاق والتفاهات، لا يزال يشكل الأساس الواقعي للتوصل إلى اتفاق. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة هذا التقييم في خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ومثلما ذكرنا سابقاً، لن تقف الهند حجرة عثرة أمام أي توافق للآراء بشأن برنامج العمل، استناداً إلى المقرر الذي اعتمد بتوافق الآراء الوارد في الوثيقة CD/1864، إذا كان من شأن مقرر من هذا القبيل تيسير الشروع مبكراً في الأعمال الموضوعية للمؤتمر، بما في ذلك التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وذلك دون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي.

ومع ذلك، إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، فيتعين على رئيس مؤتمر نزع السلاح مواصلة المشاورات لتحقيق توافق الآراء اللازم على برنامج عمل مقبول بحيث يتسنى للمؤتمر الاضطلاع بمسؤولياته. ونحن نؤيد إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية كجزء من برنامج عمله. ولا نؤيد إعادة فتح مسألة توافق الآراء المتعلقة منذ أمد بعيد بشأن الولاية المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية التي ذكرت بوضوح في الوثيقة CD/1299، والتي تستند إلى القرار المتعلق بتوافق الآراء الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣.

وستواصل الهند المساهمة في المناقشات في إطار مؤتمر نزع السلاح بهدف تمكينه من الشروع في عمله الموضوعي عن طريق الوصول إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله في أقرب وقت ممكن.

**السيد غارسيا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود تهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولقد شجعنا كثيراً أن يكون على رأس المؤتمر سفير يتمتع بخبرة واسعة ومتعددة الأطراف ويتحلى بفطنة دبلوماسية راسخة، وهو من بلد يتمتع بعلاقات قوية وديناميكية مع الفلبين. وأود أيضاً الإعراب عن تقديرنا لجهود سلفكم، زميلنا السفير ماريوس غرينيوس من كندا.

السيد الرئيس، بما أنكم أشرتكم إلى رغبتكم في إجراء تبادل للآراء بشأن برنامج العمل أثناء فترة رئاستكم، فاسمحوا لي أن أدلي ببضع النقاط. إن وفد بلدي، شأنه شأن الوفود الأخرى في هذه القاعة، يرى أن برامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 المقدمة من الرئاسة الجزائرية في عام ٢٠٠٩ والوثيقة CD/1889 المقدمة من الرئاسة البرازيلية في عام ٢٠١٠، يمثلان قاعدة جيدة في نهاية المطاف لوضع برنامج العمل لعام ٢٠١١. وبصفتنا مراقبين عن مجموعة الـ ٢١ وأعضاء في حركة عدم الانحياز، نشاطر زملائنا الأعضاء في التعبير عن الرغبة في التوصل إلى برنامج عمل متوازن يعطي الاهتمام الواجب لجميع القضايا

الجوهرية، ولا سيما ضرورة بدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

كما أود التأكيد مجدداً على أننا قد لفتنا الاهتمام في السابق إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى اتخاذ إجراءات لها تأثير مباشر على برنامج العمل: القيام فوراً بإنشاء هيئة فرعية للتعامل مع مسألة نزع السلاح النووي في إطار برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن (الإجراء ٦)؛ ومناقشة ضمانات الأمن السلبية، مع عدم استبعاد وضع صك ملزم دولياً (الإجراء ٧)؛ والشروع على الفور في التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية وفقاً لتقرير شانون (الإجراء ١٥).

ويود وفدي أيضاً أن يؤكد الأهمية التي يعلقها على القضية الأساسية المتمثلة في ضمانات الأمن السلبية، ولا سيما تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية. إن الفلبين، بوصفها طرفاً في مبادرة إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تساهم مساهمة ملموسة في الرؤية المتعلقة بالوصول إلى عالم خال تماماً من الأسلحة النووية، وبناء عليه، نود حفز التعاون والحوار في مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء مثل هذه المناطق.

وتشعر الفلبين بقوة أن مسألة توسيع العضوية ينبغي أن تدرج في جدول أعمال المؤتمر، بصفتنا عضواً في المجموعة غير الرسمية للدول التي لديها صفة المراقب في مؤتمر نزع السلاح. ويدعو النظام الداخلي للمؤتمر إلى إجراء استعراض دوري لمسألة العضوية، ونحن نشعر أن الوقت قد حان لقيام المؤتمر بذلك، لأن جولة المناقشات الأخيرة المتعلقة بهذه المسألة قد جرت قبل أكثر من عقد من الزمان. ونكرر دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى تعيين مقرر خاص بشأن هذه المسألة من أجل تسهيل المناقشة، دون إصدار حكم مسبق على أي نتيجة، لا سيما وأنها ستصدر على أي حال بموجب قرار توافقي تتوصل إليه جميع الدول الأعضاء الحالية. وأود أيضاً الإعراب عن استعداد المجموعة غير الرسمية للدول التي تتمتع بصفة المراقب للمشاركة البناءة والفعالة في أعمال المؤتمر تحت رئاستكم.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن شكرنا لكم على إثارة دواعي قلقنا في بيانكم الافتتاحي. واسمحوا لي أن أعرب الآن عن التقدير لمنحي هذه الفرصة للتعبير عن آراء وفد بلادي على برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وتقديم كامل دعمنا لإنجاح رئاستكم.

**السيد فالنسيا مونيوز (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة المؤتمر والإعراب عن تعهد كولومبيا بتقديم الدعم الكامل والتعاون في الجهود التي ستبذل خلال الأسابيع الأربعة المقبلة. ونشاطركم أيضاً التعبير عن التعاطف والتضامن مع وفد وشعب نيوزيلندا.



السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا اليوم لتبادل الآراء بشأن ما ينبغي أن يدرج في برنامج العمل الشامل والمتوازن الذي يشكل العنصر الأساسي لبدء أعمالنا الموضوعية لعام ٢٠١١. ونأمل الحصول بعد هذا الاجتماع على صورة أوضح عما وصلنا إليه وتحديد نقاط التقارب، وسنكون على استعداد للتركيز عليها وبدء عمل المؤتمر.

لقد سمعنا في الأسابيع القليلة الماضية العديد من البيانات التذكيرية التي مؤداها أن برنامج العمل هو بمثابة جدول زمني لأنشطة كل اجتماع، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٨ من نظامنا الداخلي. وفي الوقت نفسه، أوضح آخرون أن برنامج العمل المفيد والصالح يجب أن يؤدي حتماً إلى إنشاء هيئات فرعية تكون لديها ولايات تفاوضية، مثلما هو الحال بالنسبة لبرنامج العمل المعتمد في عام ٢٠٠٩ (CD/1864)، والذي ينظر إليه الكثيرون على أنه نموذجي بامتياز حتى الآن.

وترى كولومبيا، في سياق النظام الداخلي، أن برنامج العمل هو مرشد لتنظيم عملنا، فهو بمثابة جدول زمني للاجتماعات والمواضيع التي تمكننا من العمل من خلال جدول أعمال محدد، ولحسن الحظ، أننا اعتمدناه منذ أول جلسة عامة بالنسبة لدورة عام ٢٠١١.

إن الرابط بين المادة ٢٨ من النظام الداخلي بشأن برنامج العمل، والمادة ٢٣ بشأن إنشاء الهيئات الفرعية وولاياتها، على النحو الذي استخدم به في السنوات الأخيرة، هو أحد الخيارات التي لدينا، ولكنه ليس الوحيد.

ويتحلى وفد بلدي بالمرونة فيما يتعلق بأي من هذه النهج. ومع ذلك، فقد حددنا شرطاً ينبغي أن ينطبق على كل منها: ضرورة أن نحدد لأنفسنا إطاراً زمنياً، والوفاء بالولاية التفاوضية الموكلة إلينا. والمناقشة المتعلقة ببرنامج العمل يجب ألا تمنعنا من المضي قدماً. ولا يسعنا أن نمضي سنة أخرى دون إنجاز مهمتنا.

وذكر مراراً في هذه الغرفة خلال الأيام القليلة الماضية أن الخطوة المنطقية التالية ستكون بدء المفاوضات بشأن بند من جدول الأعمال أصبح جاهزاً للتفاوض بشأنه. ومع ذلك، وبعد المناقشات المثمرة خلال رئاسة كندا، برزت صورة واسعة تتعلق بشبه التوصل إلى توافق في الآراء بشأن موضوعات أخرى بدا على نحو مماثل أنها جاهزة للتفاوض بشأنها. وبالتالي، فإننا نتساءل عما إذا كانت هذه الديناميكية تشير إلى أن الشيء المنطقي قد يتمثل في القيام بأكثر من خطوة في وقت واحد. وهو سؤال مفتوح.

ولكن، مثلما ذكر سفير البرازيل بصراحة وصدق في الاجتماعات السابقة، أن أكثر ما يحتاجه مؤتمر نزع السلاح هو إرادة سياسية للمضي قدماً.

وتتطلب الإرادة السياسية مرونة وبراعة. فمن ناحية، تعني المرونة شجاعة الاعتراف باحتياجات الجميع، وتعني الشجاعة تقديم تنازلات من أجل الصالح العام، ولا ينطوي ذلك على التخلي عن المصالح المشروعة لكل بلد ولا يعني هذه المسألة. وعلى النقيض من ذلك،

فإن النظام الداخلي الصارم لمؤتمرنا هو أكبر ضمانة تكفل ألا تؤدي نتائج أي مفاوضات إلى الإضرار بالمصالح الوطنية.

ومن ناحية أخرى، تتطلب الإرادة السياسية براعة مع الرغبة في التماس مختلف الصياغات التي تأخذ في الاعتبار شواغل كل دولة وتطلعاتها، والمضي قدماً نحو نتيجة تسمح لنا بإيجاد عالم أكثر أمناً للجميع.

وتقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية في إنجاز هذا العمل لا يمكن أن تترك للصدفة اعتماداً على من يتولى الرئاسة لحظتها. وتقضي المادة ٢٩ من النظام الداخلي بأن تتولى الرئاسة صياغة برنامج العمل، ويمكن أن يساهم كل واحد في إخراج المؤتمر من مأزقه الحالي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، لدينا مخزون كبير من المشاريع والوثائق والمقترحات والدراسات - ولدينا باختصار مجموعة واسعة للغاية من المواد توفر الأساس الذي يمكننا من التوصل إلى اتفاق وبدء العمل.

ويعني العمل إجراء المفاوضات. وهذه هي الكلمة الأساسية. وذلك هو سبب وجود هذا المؤتمر: التفاوض بشأن المسائل الموضوعية وليس الإجرائية. ولا يمكن أن يستمر حصر جهود مؤتمر نزع السلاح في المداولة، مهما كان النقاش مثيراً للاهتمام. ويجب على المؤتمر إبداء أنه في سبيل الوفاء بولايته. ويجب ألا ننسى أن المؤتمر هو وسيلة وليس غاية في حد ذاته. والغاية المنشودة هي إيجاد عالم أكثر أمناً وخال من التهديد النووي.

وكولومبيا على استعداد لتحلي بالمرونة والقدرة على الابتكار، مثلما تتطلب ذلك من الأعضاء الآخرين. ويلتزم بلدي التزاماً صارماً بهذا المنتدى، ونأمل أن تبدأ المفاوضات قريباً. كما نأمل أن تكون هذه هي رغبة الجميع.

**السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):** السيد الرئيس، سعادة السفير بيدرو أويارسي، أود أولاً أن أهنئكم على تعيينكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم النجاح في الاطلاع بدوركم، فنجاحكم هو أيضاً نجاح للمؤتمر. ويمكنكم الاعتماد على صداقة وفد البرازيل ودعمه لما تبذلونه من جهود. إن الكلمات التي صرحتم بها في بداية هذا الاجتماع هي مؤشر واضح لتفانيكم وسعيكم إلى انجاز ولايتكم بذكاء.

(تكلم بالإنكليزية)

وثانياً، أود أن أشكر سعادة السفير ماريوس غرينيوس من كندا على تفانيه في ترأس أعمال هذه الهيئة خلال الأسابيع الأربعة السابقة.

السيد الرئيس، إن قيامكم بتعزيز تبادل الآراء بشأن برنامج العمل وأنتم تضطلعون بوظيفتكم الجديدة، هي فكرة ضرورية وجيدة التوقيت على حد سواء. فالنظام الداخلي

يوضح أن من مسؤوليات الرئاسة تقديم برنامج العمل للنظر فيه واعتماده من قبل المؤتمر. وتنص المادة ٢٨ منه على بعض المبادئ التوجيهية في هذا الصدد.

أولاً، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح وضع برنامج عمله على أساس جدول أعماله الذي اعتمد في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بوصفه الوثيقة CD/WP.562. وثانياً، ينبغي وضع برنامج العمل في بداية كل دورة. ولذلك، ينبغي أن يكون من أولويات أي رئاسة طلب اعتماده في أقرب وقت ممكن.

وثالثاً، يجب أن يتضمن برنامج العمل جدولاً للأنشطة دورة مؤتمر نزع السلاح. وبذلك، يشير النظام الداخلي إلى أن الجدول الزمني للأنشطة لا يقتصر على فترة ولاية الرئيس الحالي. والرؤساء الستة لكل دورة سنوية لمؤتمر نزع السلاح يضطلعون بعملهم على أساس الجدول الزمني للأنشطة المتصلة ببرنامج العمل. ولا يصدر برنامج العمل عن رئاسة واحدة لمؤتمر نزع السلاح، بل من المؤتمر نفسه، نظراً إلى ضرورة احترامه من قبل رؤساء مختلفين.

ورابعاً، يستند برنامج العمل والجدول الزمني للأنشطة إلى جدول الأعمال، ولذا يجب أن يعالج جميع البنود الواردة فيه، وينبغي ألا يجهل أياً من هذه العناصر. وخامساً، ينبغي لبرنامج العمل أن يضع في الاعتبار التوصيات المقدمة إلى مؤتمر نزع السلاح من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وقرارات المؤتمر.

وفي هذا الصدد، أذكر بأن الجمعية العامة وافقت في دورتها الخامسة والستين على عدة قرارات تضمنت تقديم توصيات إلى مؤتمر نزع السلاح. فقرارات الجمعية العامة ٥٦/٦٥ و ٦٥/٦٥ و ٨٥/٦٥ دعت المؤتمر إلى بدء عمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١١ عن طريق اعتماد برنامج العمل.

كما دعا قرار الجمعية العامة ٦٥/٦٥ مؤتمر نزع السلاح إلى أن ينشئ، في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى في عام ٢٠١١، لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي وبدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي يؤدي إلى القضاء التام على هذه الأسلحة ضمن إطار زمني محدد.

وطلبت الجمعية العامة من المؤتمر في قرارها ٨٠/٦٥ الشروع في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف كان، وطلبت أن يقدم المؤتمر تقريراً عن نتائج هذه المفاوضات. وحثت الجمعية العامة المؤتمر في قراراتها ٥٦/٦٥ و ٦١/٦٥ و ٦٥/٦٥ و ٧٢/٦٥ على الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ودعا قرار الجمعية العامة ٤٤/٦٥ مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء فريق عامل في إطار بند جدول أعمالها المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأوصت الجمعية العامة المؤتمر في قرارها ٤٣/٦٥ بأن يواصل بنشاط مفاوضاته المكثفة بغية التوصل إلى اتفاق مبكر وإبرام اتفاقات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وطلبت الجمعية العامة من المؤتمر في قرارها ٤٦/٦٥ أن ينظر في صياغة مبادئ يمكن أن تصبح إطاراً لاتفاقات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، وأبلغت المؤتمر أنها تتطلع إلى الحصول على تقرير بشأن هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في عام ٢٠١٠، أذكر أنه تم تقديم مقترحين، وأعتقد أنهما قيد النظر من قبل الدول الأعضاء. ويرد هذان المقترحان في الوثيقة CD/WP.559 المقدمة من رئيس المؤتمر من بيلاروسيا والوثيقة CD/1889 المقدمة من رئيس المؤتمر من البرازيل. وثمة قرار آخر صدر عن المؤتمر يمكن أن يساعد في وضع برنامج العمل، وهو تقرير المؤتمر عن عام ٢٠١٠، على نحو ما ورد في الوثيقة CD/1900.

ولقد قدمت تعليقاتي بطريقة عامة نوعاً ما من أجل التأكيد على أن النظام الداخلي يوفر بالفعل نقطة انطلاق جيدة في سعينا لوضع برنامج عمل مقبول. وبالتالي، هناك خارطة طريق. ومع ذلك، نعلم جميعاً أن بعض الدول ترغب في بدء المفاوضات بشأن عنصر واحد فقط من جدول الأعمال، وهناك دولة واحدة على الأقل لديها صعوبات بشأن قبول الولاية المقترحة لهذه المفاوضات.

ومع ذلك، من الجدير بالذكر دائماً أن عدداً كبيراً من البلدان الممثلة هنا، بما في ذلك البرازيل، على استعداد للنظر في المقترحات المتعلقة ببدء المفاوضات بشأن أي من القضايا الأساسية الأربع المدرجة في جدول الأعمال (نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، والوقاية من سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية)، وهي على استعداد كذلك لبدء المفاوضات بشأن أي مسألة أخرى تتعلق بجدول الأعمال، نظراً إلى أن التزامنا الفعلي والغرض منه هو تعزيز فعالية نزع السلاح النووي. ولقد سمعنا هذا الصباح، مثلما هو الحال في العديد من المناسبات الأخرى، إشارة إلى ضرورة الحفاظ على أمن دولة معينة، وعادة ما ترد هذه الإشارة هنا من دول تمتلك أسلحة نووية. وأعتقد أن الحاجة إلى الأمن مشتركة بين جميع البلدان، وربما تكون أكبر بالنسبة للدول غير النووية.

**السيد روخاس سامانيس (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر، وأتمنى لكم كل التوفيق في عملكم. ويسر بيرو أن تتراأس المؤتمر دولة صديقة، هي شيلي، التي لا تربطنا بها علاقات التاريخ والجغرافيا فحسب، بل أيضاً رغبة شعوبنا العميقة في مواصلة إعادة تأكيد مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. ويسرني بالغ السرور أن أكرر تأكيد دعم وفد بلدي وتعاونيه الكامل في تحقيق الأهداف التي وضعتها، سيدي الرئيس، لهذه الهيئة.

لقد أثبتت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الماضي التزامها بالسلام والأمن الدوليين، كما أشي إليه في مناسبات عديدة في هذا المنتدى. ولعل أهم دليل على ذلك الالتزام هو إقامة أول منطقة خالية من الأسلحة النووية منذ أكثر من ٤٠ عاماً، بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وتبع ذلك إبرام عدة اتفاقات ومبادرات في مختلف مجالات نزع السلاح، وهي تبرز التزام دولنا بالسلام. وذلك سبب آخر يجعلنا في غاية السعادة لتوليكم رئاسة مداولاتنا.

ستكون مداخلتي موجزة في هذه المناسبة وسأشير فقط إلى المواضيع المتعلقة بتنظيم عملنا.

خلال فترة رئاسة زميلنا وصديقي سعادة السفير ماريوس غرينيوس من كندا، الذي يود بلدي أن يعرب له عن تقدير كبير لقيادته التي اتسمت بالكفاءة لأعمال هذا المؤتمر، شهدنا تبادلاً للآراء بصورة مكثفة ومثيرة للاهتمام ومفيدة بين أعضاء المؤتمر بشأن بنود جدول الأعمال التي تثير قلق الجميع. ودرجة الاهتمام والشمول التي تم بها تناول تلك البنود تدل بوضوح على أن الوقت قد حان للتفاوض بشأنها، ونرى أن بعضها أصبح جاهزاً للنظر فيه على نحو أكثر تفصيلاً - ولما لا نقول ذلك؟ - بدء المفاوضات الجوهرية، التي هي مبرر وجود هذا المؤتمر.

ولكن استمعنا أيضاً إلى مجموعة من الآراء والمعلومات المفيدة بشأن المسائل الإجرائية. وخلال هذا التبادل للآراء، اتفقنا جميعاً على أن المؤتمر سيتناول، في إطار النظام الداخلي، الموضوعات التي يثبت أنها موضع اهتمام في الجلسات العامة، وذلك بالضبط ما نفعله منذ بدء هذا الجزء الأول من الدورة الحالية للمؤتمر. وأعتقد أيضاً أن هناك إشارة واضحة إلى المادتين ٢٧ و ٢٨ من النظام الداخلي، اللتين توضحان بالتفصيل كيفية تنظيم عمل المؤتمر على أساس جدول أعمال وبرنامج عمل يتضمن "الجدول الزمني لأنشطته خلال الدورة".

ولذلك يرى وفد بلدي أن بإمكاننا معالجة جميع البنود المدرجة في جدول أعمالنا في الجلسات العامة وبطريقة تمكننا من تجاوز مرحلة تبادل الآراء الأولي والتعبير عن المواقف الوطنية.

وتمشياً مع الالتزام الراسخ بالسلام والإقناع العميق بأن نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون الأولوية الأولى والدائمة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك وقف سباق التسلح النووي، يقترح وفد بلدي أن نتناول في جلسة عامة، ودون مزيد من التأخير، البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال، اللذين سنتمكّن في إطارهما من معالجة اثنين من أربعة موضوعات "مركزية": نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية. ومن أجل الاستفادة من الوقت بشكل أكثر كفاءة ووضع إطار أفضل لمناقشتنا، يمكننا، مثلما لوحظ في هذا المؤتمر في مناسبات عديدة، الاستفادة من المقترحات القائمة بشأن هذه القضايا، مثل المقترحات المقدمة

من كوستاريكا وماليزيا بشأن اتفاقية نموذجية تتعلق بالأسلحة النووية أو أي اقتراح آخر قد يبدو مفيداً في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالمواد الانشطارية، لدينا أيضاً، بالإضافة إلى ولاية شانون، مقترحات شاملة قدمها العديد من أعضاء المؤتمر يمكننا الإشارة إليها في الأجزاء المكونة للنصوص المقترحة.

وفيما يتعلق بالموضوعين المركزيين الآخرين والبنود المتبقية من جدول الأعمال، فيمكننا معالجتها تدريجياً في سياق المداولات.

وبالنسبة للبعض، قد تشكل الأفكار التي أثمرتها هنا جرعة زائدة من التفاؤل، مع أنها قد تكون ساذجة. وقد يصاب البعض بالدهشة لسماع أن بلدي يدرك بشكل عميق الضرورات العسكرية والاستراتيجية على الصعيد العالمي وفي بعض المناطق من هذا الكوكب، والتي تكمن وراء الركود الذي ابتلي به هذا المؤتمر لأكثر من ١٥ عاماً.

يبد أن التفكير الجاد في هذه الضروريات سيظهر الحاجة الملحة إلى التصدي لها من خلال الدبلوماسية والمفاوضات المتعددة الأطراف، وبالتالي تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في توفير الأمن غير المنقوص لجميع الدول، ولكن بزيادة تقليل مستويات كل أنواع الأسلحة. ونعتقد أن التظاهر بخلاف ذلك هو تجاهل للواقع ودخول في مخاطرة جسيمة ستضربنا بقوة وبشكل غير متوقع لتذكرنا بوجود ذلك الخطر.

**السيد ستروغال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود في البداية أن أنضم إليكم في الإعراب عن تعازينا لنيوزيلندا. واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر والإعراب عن الأمل في أن يتخذ، في ظل قيادتكم، خطوات هامة نحو استئناف عملها. كما أود أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الصادق لرئيسنا السابق، سعادة السفير غرينبوس، وفريقه على جهودهم الدؤوبة والطريقة الممتازة التي أداروا بها عملنا. وأود أيضاً أن أنضم إليكم في الترحيب بزميلنا البلجيكي الجديد.

في الواقع، شهدنا على مدى الأسابيع القليلة الماضية زيادة كبيرة في البيانات التي ساهمت في عقد جلسات عامة مفعمة بالحياة ومثيرة للاهتمام. وقد حدث تبادل جيد للآراء بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية استُكمل بمناقشات مركزة خارج مؤتمر نزع السلاح. ورحب وفدنا بالمناقشات بشأن المواد الانشطارية بمشاركة خبراء من العواصم، كما رحب بالتركيز يوم أمس على دور المجتمع المدني وكيفية تعزيزه. ونحن نؤيد هذه المبادرات. وفي الوقت نفسه، ندرك أن المناقشات لا يمكن أن تكون بديلاً عن النشاط الأساسي للمؤتمر. لذا، ترحب النمسا أيما ترحيب بالجهود التي تبذلونها للتمكين من التوصل بصورة مبكرة، وإن كان الوقت قد مضى بالفعل في واقع الأمر، إلى اتفاق بشأن برنامج العمل، ونود أيضاً التعليق على الطريقة الممكنة للمضي قدماً في هذه الدورة.

واسمحوا لي أن أتناول بضع نقاط. تعرف الوفود بصورة جيدة المادة ٢٨ من نظامنا الداخلي، التي تقضي باعتماد برنامج عمل سنوي، بما في ذلك وضع جدول زمني لأنشطة أعمال الدورة. وبالنسبة لوفد بلدي، فإن جوهر برنامج العمل على وجه التحديد هو مجرد جدول زمني لتخصيص وقت لمختلف بنود جدول الأعمال لكي يتسنى إنجاز العمل الموضوعي على نحو فعال. ولذلك، فإننا نقدر الجهود التي بذلتها لتحضير الجدول الزمني للأسابيع المقبلة. وفي الوقت نفسه، توصل المؤتمر إلى توافق في الآراء عام ٢٠٠٩ بشأن برنامج عمل مفصل، وغالباً ما يشار إليه بـ "المعيار الذهبي"، وستدعم النمسا بالطبع اعتماد برنامج عمل مماثل أو يستند إلى المقترحات اللاحقة أو حتى المقترحات المتباينة. ويشمل ذلك البرامج التي لا تنطوي بالضرورة على أحكام مسبقة بشأن الطبيعة الملموسة لعملنا. والغرض من البرنامج في واقع الأمر هو التمكين من إجراء مفاوضات جوهرية وليس إجهاضها؛ إن جوهر عملنا مبين بوضوح في جدول أعمالنا. وبالإضافة إلى ذلك، مثلما ذكر للتو زميلنا الموقر من البرازيل، فإن للجمعية العامة مواقف واضحة تماماً بشأن الكيفية التي تريد أن يتبعها مؤتمر نزع السلاح لتسيير أعماله.

وربما يمكننا أن نستخلص درساً من تجربة عام ٢٠٠٩. إن قيمة قراراتنا، مثلما هو الحال في محافل أخرى، تحددها الإجراءات اللاحقة - الفعل الذي يلي إعلان. وبالتالي، يأمل وفد بلدي في ألا نكتفي بالاتفاق على برنامج عمل في أقرب وقت ممكن، بل أن نسعى أيضاً إلى إخراج المؤتمر من المأزق الذي يمر به عن طريق البدء في تنفيذ هذا البرنامج بإخلاص. ويكون البرنامج ناجحاً بقدر نجاح العمل الذي يؤدي إلى تحقيقه، ولا يعد بديلاً عن العمل. ونحن بالتأكيد على استعداد لتقديم الدعم لكم وللرؤساء الآخرين للمؤتمر وغيرهم في هذا المجال.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأقدر تعليقاتكم هذا الصباح على الكيفية التي سئمضي بها قدماً في عملنا خلال فترة رئاستكم. وأؤكد لكم تعاوننا الكامل لتسهيل عملكم. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لسعادة السفير غرينيوس من كندا وزملائه على الطريقة الرائعة التي أداروا بها فترة رئاستهم. وأود أن أعرب عن عميق تعازينا لزميلنا من نيوزيلندا في ضحايا الزلزال المدمر الذي وقع في بلده.

ونحن نقول باستمرار إن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ. فعملنا يعتمد على أداء المؤتمر لمهمته بطريقة تراعي المصالح الأمنية لجميع الأعضاء وتعمل على تلبيتها. ونتفق تماماً مع رغبة زملائنا في بدء العمل الموضوعي. ويجب علينا الاعتراف أيضاً بأن حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح لا تعود إلى العامين الماضيين فحسب، ولكنها مستمرة منذ اثني عشرة سنة على الأقل، وهذا الجمود ناتج أيضاً عن اعتبارات أمنية لبعض الدول، أو لدولة واحدة على الأقل، وأدى ذلك إلى عدم إحراز مؤتمر نزع السلاح لأي تقدم جوهرى خلال العقد الماضي.

وأوضح وفد بلدي بجلاء الأسباب التي أجبرتنا على معارضة بدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ودون الخوض في التفاصيل، أود فقط تذكير الجميع بأن ذلك يرجع إلى تصرفات بعض الدول وانتهاكها لالتزاماتها بعدم الانتشار وانتهاك نظام عدم الانتشار الدولي، مما يقوض على نحو خطير مصالحنا الأمنية ويشكل تحدياً أمنياً كبيراً بالنسبة إلى باكستان. ولهذا الأسباب أجبرنا على معارضة بدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومع ذلك، تشير باكستان دائماً إلى أنها مستعدة للمشاركة في بدء العمل الموضوعي والتفاوض بشأن القضايا الجوهرية الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا، مثل نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح. ونحن أيضاً على استعداد للتفاوض بشأن بعض البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال التي لا تعتبر، لسبب ما، من البنود الأساسية، لكنه لا يزال مدرجاً في جدول أعمالنا. وأود أيضاً تذكير جميع الزملاء أن مؤتمر نزع السلاح ليس معنياً فقط بالتفاوض بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي واقع الأمر، فإن البند المتعلق بوقف إنتاج المواد الانشطارية لم يكن لسنوات عديدة مدرجاً في جدول الأعمال. ومن ناحية أخرى، فإن البند المتعلق بترع السلاح النووي موجود في جدول أعمالنا منذ تأسيس المؤتمر، ومع الأسف لم يحرز أي تقدم على الإطلاق في معالجة هذه المسألة الأساسية.

ولذلك، ينبغي ألا نسمح للخلاف بيننا على بدء المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية أن يؤدي إلى منع المفاوضات بشأن القضايا الجوهرية الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا. ويجب علينا الدخول في مفاوضات بشأن القضايا التي يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وذكرت باكستان بشكل واضح وقاطع الأسباب التي تمنعنا من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن بدء المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولم نسمع أي بيانات متسقة وواضحة تبين أسباب عدم إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية أو منع حدوث سباق تسلح. وأود أن نسمع مثل هذه التصريحات حتى نعرف بصورة واضحة المرحلة التي بلغناها.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أشجعكم على تقديم برنامج عمل يضع في الاعتبار الحقائق القائمة في مؤتمر نزع السلاح.

**السيدة سيريسنا (سري لانكا)** (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، تود سري لانكا أن تنضم إليكم وإلى المتكلمين السابقين في التعبير عن تعازيها لنيوزيلندا في ضحايا الزلزال المدمر.

ونود تهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويسر وفد بلدي أن يرى شيلي، الزميلة في مجموعة الـ ٢١، على رأس هذا المنتدى. لقد شهدنا قيادتكم في اجتماعات اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠١٠، ونحن على يقين من قدرتك على تحمل



مسؤولياتكم في هذه الهيئة الموقرة بذات الاحتراف والتفاني. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكامل من أجل كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح.

إن المؤتمر يمر بمنعطف حاسم، الأمر الذي يدعو الأطراف في المؤتمر إلى مواصلة بذل جهود منسقة بغية التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن برنامج العمل لهذه الدورة السنوية. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراح الذي أطلعت عليه المنسقين الإقليميين خلال المشاورات الرئاسية يوم أمس، وأطلعنا عليه اليوم فيما يتعلق بتبادل الآراء بشأن برنامج العمل وإجراء مناقشات مركزة تتناول جميع بنود جدول أعمال المؤتمر، هو اقتراح جدير بالاهتمام وجيد التوقيت على حد سواء. ونحن واثقون من أن إجراء مناقشة مفتوحة وشفافة بشأن برنامج عمل سيمكنكم، كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، من تحديد العناصر الأساسية الممكنة لمشروع برنامج العمل. ونقترح إجراء مشاورات بشأن مشروع العناصر من أجل السعي إلى تحقيق توافق في المؤتمر، مع مراعاة شواغل جميع الوفود.

لقد أبرز سفير سري لانكا في البيان الذي أدلى به في ٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موقف سري لانكا بشأن مختلف المسائل الجوهرية لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أكرر أن سري لانكا تعلق أهمية كبيرة على المؤتمر باعتباره المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وتوخياً لمواصلة الحفاظ على الدور الفريد لهذه الهيئة، من الأهمية بمكان أن يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن. ونرى أن المناقشات التي تركز على جميع بنود جدول الأعمال يمكن أن تساعد في التوصل إلى فهم أفضل لمواقفنا، مما يؤدي بالتالي إلى تعزيز جهودكم وجهود الرؤساء اللاحقين في كسر حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ونتمنى لكم النجاح في فترة رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح وأكرر تعاوننا الكامل معكم.

**السيد خليف (الجزائر):** شكراً سيدي الرئيس، في البداية يود الوفد الجزائري أن ينضم إلى المتحدثين السابقين وأن يوجه التعازي وعبارات المواساة لوفد نيوزيلندا على إثر الكارثة الطبيعية التي ألمت بهذا البلد.

السيد الرئيس، إن السيد السفير إدريس الجزائري الذي يترأس الآن اجتماعاً مهماً في إطار المنظمة الدولية للهجرة يشارك بعد ذلك في لقاء آخر في إطار إعادة تقييم مجلس حقوق الإنسان كان بوده حضور هذه الجلسة القيّمة للتعبير عن كل الدعم والتقدير الذي يكنه للرئيس الجديد للمؤتمر، سعادة سفير شيلي السيد بيدرو أويارسي. وكلفني بتلاوة هذه الكلمة نيابة عنه.

السيد الرئيس، تتوالى السنوات ونحن نطمح في بداية كل دورة للتوصل إلى اعتماد برنامج عمل يسمح للمؤتمر بالاضطلاع بدوره الرائد. لكن للأسف وعلى الرغم من زيادة الوعي بالمخاطر المتصاعدة المهددة لأمننا الجماعي لا وبل لمصير الجنس البشري برمته فإن حالة تعطل المؤتمر لم تتغير. والتحديات المهددة للمسلم

والأمن في العالم وعلى رأسها السلاح النووي لا زالت ماثلة أمامنا. في هذا السياق فإن الجزائر حريصة على أن يقوم المؤتمر بدوره الريادي من أجل وضع لبنات وبذور عالم يجنب أبنائنا مخاطر الحروب والدمار والإبادة. إن التصدي لهذه التحديات والمخاطر يستدعي منا عملاً جماعياً يتوخى روح المسؤولية الملقاة على عاتقنا بصفتنا أعضاء في هذا المحفل النبيل. نعم المطلوب منا عمل متفان من أجل تجسيد التزامنا الجماعي على أساس التفاهم المشترك من أجل الإجابة على الشواغل الأمنية للمجموعة الدولية ونبذ المقاربات الذاتية الأنانية. لقد باشرنا حواراً بناءً ومثمراً خلال الرئاسة الكندية وما يمكن استنتاجه من هذه النقاشات حول بنود جدول الأعمال والحرص الجماعي على أهمية المؤتمر بصفته المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض حول مسائل نزع السلاح، كما بينت هذه النقاشات الإرادة الجماعية أيضاً للعمل حول المواضيع الأساسية الأربعة وهي نزع السلاح النووي ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة ومتفجرات نووية أخرى والوقاية من السباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي وكذلك مسألة ضمانات الأمن السلبية. ويطمح الوفد الجزائري الاستمرار في هذه النقاشات على أمل التوصل إلى صيغة تسمح لنا بالانطلاق في التفاوض طبقاً للنظام الداخلي للمؤتمر المتضمن في الوثيقة CD/8/Rev.9، ونشكر حزيل الشكر سعادة سفير البرازيل على التوضيحات الكافية التي قدمها لنا في مداخلته حول أحكام هذا النظام الداخلي التي تسيّر اعتماد برنامج العمل. فالمهم ليس هو إيجاد برنامج أو روزنامة عمل تعطي الانطباع بأننا نعمل، بل المهم أن نكون قادرين على تجاوز أجندتنا الوطنية لصالح مفهوم شامل للأمن الجماعي يكرس التعاون والثقة بدلاً من الريبة والخوف والجاهة. ومن هذا المنطلق فنحن نشجعكم، السيد الرئيس، للاستمرار في مسعاكم في سبيل استكشاف أية طريقة مبدعة من شأنها السماح لنا بمزاولة الأشغال. إن أية مبادرة في هذا الاتجاه ينبغي أن تشكل خطوة إلى الأمام لتكريس المكتسبات المحققة حتى الساعة وليس للرجوع إلى الخلف. إن الخروج من حالة التعطل بالمؤتمر تتطلب مقاربة شاملة ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية للجميع. في هذا السياق فإن القرار المعتمد سنة ٢٠٠٩ تحت رقم CD/1864 هو صيغة توفيقية غير كاملة بالتأكيد الآن، لكنه يشكل أساساً جيداً للانطلاق في الأشغال الموضوعية.

(تكلم بالفرنسية)

السيد الرئيس، ذكرتم في بيانكم الافتتاحي المقرر الوارد في الوثيقة CD/1036 كإطار قد يشجع على اعتماد برنامج عمل. لقد اعتمد هذا القرار في عام ١٩٩٠، أي قبل فترة من اعتماد النظام الداخلي الذي يحكم عملنا، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ولذلك، أود أن أعرف مدى صلاحية هذا المقرر الذي اتخذ منذ فترة طويلة.

وثانياً، سيدي الرئيس، فإن الجدول الزمني الإرشادي يجمع بين بندي جدول الأعمال ١ و ٢. ونود تذكيركم بأن هاتين المسألتين تم إرفاقهما لأسباب عملية، وأن هذا الأمر لا يغير حقيقة أن مسألة التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية كانت دائماً مدرجة في جدول الأعمال في إطار البند ١ المتعلق بترع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فإن دمج هذين البندين لا يؤثر على صحة البند ٢ من جدول الأعمال المتعلق بسباق التسلح النووي. ويرى وفد الجزائر أن هذا البند لا يزال ساري المفعول.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً. لقد أحطنا علماً بتعليقاتكم. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا، السيد خوان أنطونيو كنتانيليا.

**السيد كنتانيليا رومان (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** السيد الرئيس، اسمحوا لنا في البداية أن أهنتكم على توليكم هذا التحدي الكبير المتمثل في رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

ونود أيضاً أن نثني على الجهود التي بذلها سفير كندا ووفد بلده خلال فترة رئاستهم. ونود أيضاً الانضمام إليكم في التعبير عن تعاطفنا مع شعب وحكومة نيوزيلندا.

إن البحث عن حلول تفاوضية على المستوى المتعدد الأطراف وضرورة التوصل إلى اتفاقات جماعية هو السبيل الوحيد للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ويضاف إلى ذلك الخطوات اللازمة لإخراج المؤتمر من حالة الشلل التي يعاني منها خلال السنوات الأخيرة. فهذه هي الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح - وهذه هي العبارة التي نكررها جميعاً، وأود أن أضيف إليها: "التي لا تجري مفاوضات" - وعلى هذا الأساس يجب أن تُعطى الأهمية التي تنطوي عليها مهمتها.

وبالتالي، تؤيد كوبا استئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح عن طريق اعتماد وتنفيذ برنامج عمل يشمل جميع عناصر جدول أعمال المؤتمر. وتدعو كوبا إلى التحلي بالمرونة اللازمة التي تركز على احترام النظام الداخلي وقواعد الحوار البناء لتحقيق اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يضع في الاعتبار جميع الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح والحد من التسلح.

ومع مراعاة العناصر المذكورة أعلاه، ترى كوبا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، ضرورة أن يكون نزع السلاح النووي أولوية قصوى في عملنا.

ونؤيد إنشاء لجنة والدعوة إلى بدء المفاوضات بشأن صك يحدد برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة وتحت رقابة دولية صارمة.

وترفض كوبا جهود البعض التي تتجاهل أو تقلل من أهمية نزع السلاح النووي من أجل فرض نهج انتقائي لعدم الانتشار.

وفيما يتعلق بإمكانية وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، نشعر بالقلق من أن النهج المعتمد قد يكون انتقائياً ومسيباً، لأننا نتعامل هنا أساساً مع مصالح الدول الغربية.

وهناك دعوات الآن على نطاق العالم من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن الضروري اتخاذ خطوات أكبر في هذا المجال أيضاً. وتؤيد كوبا الإسراع بإنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات بشأن وضع صك للتعامل مع هذه القضية.

وعرضنا بعض مواقف كوبا ودواعي قلقها بشأن أعمال المؤتمر. ولدينا العديد من دواعي القلق الأخرى ولكن، من أجل الإيجاز، سنحتفظ بالحق في التحدث في مناسبات أخرى. واسمحوا لي أن أختتم، سيدي الرئيس، مجدداً دعم وفد كوبا الكامل لكم ولولاية وعمل مؤتمر نزع السلاح.

**السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية):** السيد الرئيس، يود الوفد الصيني أن يهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وسوف ندعمكم بنشاط وتعاون معكم في إنجاز عملكم.

لقد حققت أعمال المؤتمر بداية جيدة هذا العام، حيث اعتمدنا جدول أعمال بصورة سريعة، وعقدنا مناقشات جادة ومثمرة تناولت المسائل الأساسية الأربع المتمثلة في نزع السلاح النووي ووقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية. وأعتقد أن هناك ثلاثة أمور أدت إلى هذا الوضع المبشر: أولاً، تود جميع الدول الأعضاء تعزيز بدء العمل الموضوعي في إطار المؤتمر في أقرب وقت ممكن، وثانياً، احترام الأطراف ودعمها للنظام الداخلي للمؤتمر، وثالثاً، أنجز السفير غرينيوس من كندا، الذي أكمل فترة ولايته للتو كرئيس للمؤتمر، عمله بطريقة مفتوحة وشفافة واستمع باهتمام إلى آراء الدول الأعضاء، وتمكن في الوقت نفسه من تحقيق التوازن بمهارة بين دواعي القلق التي أبدتها جميع الأطراف، مما أمكن من بداية أعمال المؤتمر بطريقة سلسلة ومنظمة.

وأبرز الرئيس الحالي للمؤتمر للتو، سفير شيلي، رؤيته للعمل الذي يتعين الاضطلاع به خلال فترة ولايته: أعرب عن رغبته في المضي قدماً بالمناقشات المتعلقة بجميع القضايا، فضلاً عن عقد مناقشات مفتوحة وشفافة لأول مرة بشأن برنامج العمل. وتؤيد الصين هذا النهج تأييداً تاماً، على نحو ما طرحه الرئيس في الوثيقة CD/WP.564. وليس ثمة جدال بشأن أهمية برنامج عمل المؤتمر. فهو يعكس بوضوح التزام جميع الدول الأعضاء بأعمال المؤتمر، وهو بمثابة الأساس الذي يمكن المؤتمر من الاضطلاع بمهامه بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، كما يكفل سير أعمال المؤتمر بطريقة سلسلة ومنظمة. ولهذا السبب، ينص النظام الداخلي بوضوح على ضرورة أن تتفق على برنامج عمل سنوي. وينبغي في هذه الظروف أن نحافظ على هذا الزخم الإيجابي وأن نسعى إلى تحقيق توافق الآراء

والتغلب بمهارة على خلافاتنا والاتفاق على برنامج عمل في أقرب وقت ممكن. ولكي تتمكن من ذلك، سيكون علينا توضيح بعض النقاط.

أولاً، يجب أن نكون بارعين في استكشاف الاتجاهات الإيجابية والتطورات التي تحدث في سياق تفاصيل عمل المؤتمر اليومي التي من شأنها أن تفضي إلى التوصل إلى توافق في الآراء. ولقد تمكنا بالفعل من تحقيق عدد غير قليل من الإنجازات الملحوظة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، بدأت أعمال المؤتمر بشكل جيد هذا العام، الأمر الذي يعكس في حد ذاته نوعاً من توافق الآراء. والسؤال الذي يستحق النظر فيه بجدية هو كيفية الاستناد إلى هذا الأساس لإحراز تقدم في برنامج عمل المؤتمر.

وثانياً، يجب أن نبقي ملتزمين بالمعالجة المتوازنة للقضايا الأساسية التي تعكس المخاوف الأمنية المختلفة للدول الأعضاء وأولوياتها. إن التعامل السليم مع هذه القضايا، مع محافظة المؤتمر على التوازن بشكل دقيق، سيوفر ضماناً رسمية لبدء العمل الموضوعي المتعلق بمختلف القضايا.

وثالثاً، عندما نسعى إلى الاتفاق بشأن برنامج العمل، ينبغي أن نشدد على تحقيق نتائج فعلية بدلاً من الخوض في قضايا ذات صيغة محددة. فبرنامج عمل المؤتمر ليس مسألة تتعلق بعلم اللغة، بل الغرض منه هو كسر الجمود السياسي وإطلاق العمل الموضوعي بشأن مختلف القضايا. وتأمل الصين في أن تتمكن من طريق مناقشات مفتوحة وشفافة وبناءة من تهيئة ظروف مواتية للاتفاق على برنامج عمل والبدء في العمل الموضوعي فني في أقرب وقت ممكن.

السيد الرئيس، ستبذل الصين قصارى جهدها لدعمكم في إنجاز عملكم.

**السيد غارتشور (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، يشاطر وفد كندا الآخرين في الإعراب عن تعازيهم لنيوزيلندا في ضحايا الزلزال الذي ضرب كرايستشرش.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن نرى شيلي تترأس مؤتمر نزع السلاح. ويتطلع وفد كندا إلى مواصلة التعاون الوثيق معكم، سعادة السفير أويارسي، ومع وفد بلدكم، ومع جميع رؤساء وأعضاء مؤتمر نزع السلاح الآخرين عام ٢٠١١.

وينتهز وفد بلدي هذه الفرصة لمناقشة مسألة برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وكانت كندا بين الغالبية العظمى من البلدان التي دعمت بنشاط اعتماد الوثيقة CD/1864 في أيار/مايو ٢٠٠٩ ورحبت بحماسة بهذه الخطوة. واعتباراً من الخريف الماضي، قطع السفير غرينيوس شوطاً كبيراً في التشاور مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشكل فردي وجماعي بشأن مسألة برنامج العمل. وقد ذكر السفير غرينيوس في هذه القاعة أن بعض الوفود اتخذت مواقف متنافرة: هناك وفود اشترطت أن يتضمن برنامج العمل ولاية تفاوضية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ ورفض وفد واحد على الأقل إدراج هذه الولاية في برنامج عمل.

وتدرك كندا الأهمية التي يعلقها الكثير من الوفود على برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية. فمؤتمر نزع السلاح يفترض أن يكون في النهاية هيئة تفاوضية. بيد أنه خلال الرئاسة الكندية، أخذت عدة دول أعضاء الكلمة لتحث المؤتمر على النظر في اعتماد برنامج عمل مبسط - دون هيئات فرعية أو ولايات. وبالفعل، وكما قلت، السيد الرئيس، اعتمد مؤتمر نزع السلاح حتى عام ١٩٩٧ جدولاً زمنياً بسيطاً لأنشطته ليكون برنامج عمله. وكان ذلك متسقاً مع القرار الذي اعتمدته المؤتمر قبل ذلك بعدة سنوات، في آب/أغسطس ١٩٩٠، في الوثيقة CD/1036، وهو قرار لم تتجاوزه الأحداث على حد علمي. وقد علم وفد بلدي أيضاً، من مصدر موثوق، أن وضع برنامج عمل مبسط سيظل متسقاً مع النظام الداخلي الحالي.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدت هذه القاعة سلسلة موسعة من النقاشات في جلسات عامة استندت إلى جدول زمني استدلالي. وقد استفتت الرئاسة الكندية الرؤساء الآخرين للمؤتمر والمنسقين الإقليميين لتبيين ما إذا كان من الممكن لهذا الجدول الزمني أن يشكل أساساً لبرنامج عمل، لكن الأسبوع الماضي لم يشهد بروز وجهة واضحة. ومرة أخرى، أذكر بأن كندا اقترحت على الدول الأعضاء عن طريق المنسقين الإقليميين فكرة برنامج عمل يتألف ببساطة من جدول زمني للأنشطة، مما يترك الفرصة مفتوحة أمام إنشاء ولايات و/أو هيئات فرعية في المستقبل.

وقد كانت ردود الفعل على هذه الفكرة متباينة حسبما قال السفير غرينيوس الأسبوع الماضي. فمن جهة، رأى بعض البلدان أن اعتماد برنامج عمل مبسط من شأنه أن يتيح لنا "المضي قدماً". ومن جهة أخرى سأل بعض البلدان - سؤالاً وجيهاً - عما يمكن للمؤتمر نزع السلاح أن يفعله مع برنامج العمل هذا. ولن يحل اعتماد برنامج العمل المبسط، في حد ذاته، مسألة الولايات. وإذا اعتمد برنامج العمل هذا، سيبقى من الضروري، مع ذلك، الاتفاق على ولايات أية هيئات فرعية. وقد حصل ذلك آخر مرة في عام ١٩٩٨ عندما أنشئت لجتان مخصصتان (معنيتان بالضمانات الأمنية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، بموجب قرارين منفصلين. وربما يكون الأمر محض صدفة، لكن آخر مفاوضات عُقدت في المؤتمر عندما أصبحت الولايات جزءاً من مشاريع برامج عمله، ولم تعقد أية مفاوضات منذ ذلك الحين.

وكل ما ذكرته يمكن تلخيصه ببساطة على النحو التالي: إذا كانت لدى مؤتمر نزع السلاح الرغبة السياسية في التفاوض، فإن مؤتمر نزع السلاح سيتفاوض، إما باعتماد برنامج عمل مع ولاية تفاوضية، أو باعتماد برنامج عمل فقط يضاف إليه قرار لاحق أو مجموعة قرارات لاحقة. وفيما يخصنا، فإن الوفد الكندي مستعد للنظر في أي اقتراح أو أية مجموعة اقتراحات من شأنها أن تتيح لمؤتمر نزع السلاح بدء المفاوضات، ضمن جملة أمور، بشأن

ما نعتقد أنه التدبير المنطقي المقبل في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح - أي إبرام معاهدة لوقف المواد الانشطارية بموجب ولاية شانون.

**السيد بلايس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم على توليكم رئاسة المؤتمر. ونحن فخورون بأن يتسلم بلد شقيق رئاسة هذا المنتدى الهام، خصوصاً أنكم أنتم شخصياً تتولون هذه الرئاسة. وتستطيعون الاعتماد على دعم وفد بلدي.

ونرحب بروح الشفافية التي سادت اليوم عندما دُعينا إلى مخاطبة الجلسة العامة الرسمية لتقديم موقف كل دولة عضو بشأن برنامج العمل. فتوضيح مصالحنا إزاء محفل نزع السلاح يمثل أداة أساسية للانتقال إلى بدء عملنا عام ٢٠١١.

وقد كرر وفد بلدي في مناسبات مختلفة إبداء مرونته بشأن شكل برنامج العمل ومحتواه. ونعتقد أن اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 في أيار/مايو ٢٠٠٩ عكس تطابق مصالح الدول الأعضاء في هذا المؤتمر في لحظة معينة. لكن سرعان ما ظهرت هشاشة ذلك التوافق في الآراء. ونعتقد الآن أنه لا ينبغي لنا أن نستكين لهذا الوضع بل علينا بالأحرى أن نواصل البحث عن مجالات اتفاق جديدة.

والتفصيل الهام في المناقشات التي أجريتها خلال أسبوعي الولاية الكندية في الرئاسة هو وجود أكثر من موضوع يحظى بالأولوية في عملنا. وأولويات وفد بلدي، كما ذكر في الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر الماضي، هي الإبقاء على جميع المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي داخل هذا المحفل. ولذلك، سيدعم وفد بلدي البدائل المبتكرة التي تتيح مواصلة العمل في مؤتمر نزع السلاح، رغم أنها لا تشكل مفاوضات بالمعنى الدقيق، بل تشكل بالأحرى تداولاً أو تفاعلاً يمثل خطوة ملموسة نحو تحقيق هذا الهدف في مرحلة لاحقة.

ويمكن لوفد بلدي أن يدعم إمكانية وضع نسخ مبسطة لبرنامج عمل يتضمن جدولاً زمنياً للأنشطة يستند إلى الموضوعات الأربعة ذات الأولوية. ونحن على ثقة، السيد الرئيس، بأنكم ستقيمون في الوقت المناسب، على أساس مناقشات اليوم والمشاورات الثنائية الجارية، مدى استصواب السير في هذا الاتجاه أو أي اتجاه آخر من أجل تقديم برنامج عمل، الأمر الذي نعتبره أساسياً لعملنا في عام ٢٠١١.

وأخيراً، نضم صوتنا إلى كل من أعرب لوفد نيوزيلندا عن تعاطفه في أعقاب الزلزال.

**السيد زفيكييتش (صربيا) (تكلم بالإسبانية):** السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنيكم بلغتكم وباسم مجموعة الدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح، على توليكم رئاسة المؤتمر.

(تكلم بالإنكليزية)

إن جهودكم التشاورية والاستكشافية مع المؤتمر ككل، والمتعلقة بمسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح، ستحظى بتقدير كبير. ونود أيضاً أن نشكر الدول الأعضاء ومجموعات الدول

الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي أعربت عن دعمها للبحث في توسيع عضوية المؤتمر. ومرة أخرى، أود فقط بدء النقاش حول هذه المسألة وليس إصدار أحكام مسبقة أو الخروج بافتراضات عن أي نتيجة محددة. وبالتالي، فإن الدعوة إلى تعيين مقرر خاص تهدف فقط إلى الترويج لاستكشاف مسألة تحديد العضوية.

ونود أيضاً أن نعرب عن دعمنا لجهودكم وإبداءكم في البحث عن سبل لإحراز تقدم في عمل مؤتمر نزع السلاح. وللأسف، لم تتمكن من اعتماد وتنفيذ برنامج عمل، لكننا سنواصل الإسهام في هذا المجال، ونأمل أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى برنامج متوازن. ويتطلع فريق الدول المراقبة غير الرسمي لمؤتمر نزع السلاح إلى العمل بشكل بناء وفعال معكم بصفتمكم رئيساً للمؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير، لغتك الإسبانية ممتازة. أود الآن أن أعطي الكلمة للسيد ماتجيلا، نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا.

**السيد كومبرينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تعازينا الحارة لحكومة وشعب نيوزيلندا عقب الزلزال المدمر في ذلك البلد. واسمحوا لي أيضاً أن أضرم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئتم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين.

وقد استمعت جنوب أفريقيا باهتمام إلى المناقشات التي دارت في الجلسات العامة خلال الأسابيع القليلة الماضية بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمالنا، وهي تعتقد أن ذلك يبين الأهمية التي يعلقها أعضاء مؤتمر نزع السلاح على عمل هذا المؤتمر. ونحن بالتالي نقدر الجهود التي بذلتها الرئاسة الكندية والتي أتاحت لنا الشروع في نقاش غني نأمل أن يكون قد قربنا أكثر من نهاية المأزق الحالي.

وقد سُرّ وفد بلدي على وجه الخصوص ببعض المقترحات التي قدمت خلال الأسابيع الثلاثة الماضية والتي رمت إلى إعادة المؤتمر إلى عمله الموضوعي. وفي هذا السياق، أشار عدد من الوفود إلى النهج الممكنة للتعامل مع برنامج عمل يمكن أن يتيح لمؤتمر نزع السلاح معالجة قضاياها الرئيسية دون الوقوع في أي مأزق جديد بشأن الولايات. وفي هذا الصدد، نذكر، على وجه الخصوص، بالإحالات إلى المقرر CD/1036 المتعلق بتحسين وفعالية عمل المؤتمر، الذي توحى برنامج عمل أكثر تبسيطاً وحساسية.

في حين لا يزال العديد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح ينظرون إلى الوثيقة CD/1864 بوصفها "المعيار الذهبي" لبرنامج عمل يكون نتيجة لعمل دبلوماسي يتسم بالمهارة، فإنه لا بد من الإقرار بأن لا ذلك ولا أية صيغة أخرى لمختلف الولايات الخاصة بالهيئات الفرعية المعنية ببنود من جدول أعمالنا منذ سنوات طويلة أدت إلى استئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح. ويبدو من المناقشات التي دارت هذا العام أن الوضع ما زال على حاله.



وخلال المناقشات التي دارت في اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القرار المتعلق بتقرير المؤتمر السنوي إلى الجمعية العامة، حذر وفد بلدي من الصيغ التي يمكن أن "تكبل المؤتمر". ولم تكن نيتنا التقليل من أهمية الإنجاز الذي تحقق عام ٢٠٠٩، كما أننا لم نقصد أن جنوب أفريقيا لا تستطيع الانضمام إلى توافق آراء بشأن برنامج عمل كهذا. وقد أشرنا فقط إلى أن القواعد المعتمدة تشير بوضوح شديد إلى ضرورة أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح جدول أعماله في بداية كل دورة سنوية وأن يضع برنامج عمل لتلك السنة. وذهبنا أيضاً إلى القول إننا بحاجة إلى حيز يتيح بث أفكار جديدة تتيح لمؤتمر نزع السلاح تنفيذ ولايته.

ولذلك يود وفد بلادي أن يسجل استعداده الدائم لإبداء المرونة بشأن أي نهج يمكننا من تحقيق تقدم. وفي هذا الصدد، وبالامتثال التام للنظام الداخلي للمؤتمر، نحن على استعداد للنظر في برنامج عمل لعام ٢٠١١ يتضمن فقط جدولاً زمنياً للاجتماعات على النحو الذي اقترحه الرئاسة الكندية أو برنامج عمل يتيح إنشاء هيئات فرعية تتناول بنود جدول أعمالنا، دون الحاجة إلى الإعداد المسبق لولايات تفاوضية. ونأمل أن يبدي الأعضاء مرة أخرى الإرادة السياسية والمرونة اللازمين لتمكيننا من إحراز تقدم في عمل هذه الهيئة الهامة.

وفي غضون ذلك، نعرب عن تقديرنا لاقتراحكم المتعلق بوضع جدول زمني استدلالي، على النحو الوارد في الوثيقة CD/WP.564.

**السيد فولنمان (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة أثناء رئاستكم، أودّ أن أهنئكم على توليكم منصب الرئاسة وأؤكد دعم سويسرا التام لكم. كما أودّ أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى التي قدمت تعازيها لوفد نيوزيلندا في الأحداث المساوية التي جرت في هذا البلد.

السيد الرئيس، إن سويسرا ترحّب بجهودكم الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج عمل، ونحن سعداء بقبول دعوتكم لنا إلى المشاركة في تبادل الآراء بشأن برنامج عمل اليوم. فبعد المناقشات الجيدة التي شهدناها في الأسابيع الأربع الأولى من الدورة الحالية، من المنطقي فقط المضي قدماً، والبناء على ما تمّ إنجازه، وتركيز اهتمامنا الكامل على التكبير باعتماد برنامج عمل.

وقد أيدت سويسرا القرار الوارد في الوثيقة CD/1864، عام ٢٠٠٩، فضلاً عن المقترح البرازيلي الوارد في الوثيقة CD/1889، عام ٢٠١٠. فهذان النهجان يظلان خيارين قيّمين يمكن للوفد السويسري بكل تأكيد تأييدهما هذه السنة.

بيد أن سويسرا، كالعديد من الوفود الأخرى التي تكلمت هذا الصباح بشأن هذه المسألة، ترى مزايا اتباع نهج أكثر بساطة كبديل لهذه المقترحات. والواقع أنه لمن دواعي سرورنا أن نؤيد برنامج عمل، أو خطة عمل، تتضمن بساطة جدولاً زمنياً للأنشطة، على

النحو المنصوص عليه في المادة ٢٨ من النظام الداخلي، دون الدخول في متاهات الولايات المعقدة والمتداخلة.

ونحن نشاطر هذه الدول رأيها بأن التركيز المفرط على الولايات لم يكن مفيداً لمؤتمر نزع السلاح على الإطلاق. بل أصبح في الواقع مشكلة رئيسية لهذه الهيئة التي بات برنامج عملها يوصف حالياً بالوثيقة المعقدة التي يتعين التفاوض بشأنها. مما يعني إمكانية اعتراض أي عضو من أعضاء المؤتمر الخمسة والستين قد يرغب في عرقلة العمل الجاد على أية مسألة من المسائل المطروحة. فبدلاً من التفاوض على برنامج عمل، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يضع بكل بساطة برنامجاً ويتفق عليه، دون الدخول في مفاوضات تمهيدية حول المسائل الأصعب. وفي ظل غياب توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يتضمن ولايات مفصلة، يمكن لبرنامج عمل "خفيف" ومبسّط أن يشكل مخرجاً من المأزق الحالي.

وفي هذا الصدد، إذا لم يضع مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل هذه السنة، يمكن الاستمرار في النهج الذي اتبعه الرئيس الكندي - الذي نجح في تنظيم وإجراء مناقشات منهجية في جلسات عامة - بوصفه خياراً احتياطياً. ونرحب بالجدول الزمني الاستدلالي للأسابيع الأربعة المقبلة، الوارد في الوثيقة CD/WP.564. ولاستكمال هذه المناقشة، يمكن مواصلة أسلوب عقد الأنشطة الموازية أيضاً. والواقع أن سويسرا ستواصل دعم الوفود التي تنظم أنشطة موازية حول أي مسألة من المسائل الأساسية الثلاث الأخرى، أو حول جوانب محددة أخرى لمعاهدة ممكنة بشأن المواد الانشطارية استمراراً للنشاط الموازي الذي نظمته الأسبوع الماضي أستراليا واليابان.

وكما قال الوفد السويسري سابقاً، يمكن لهذه الجهود أن تكمل فقط عمل مؤتمر نزع السلاح لكنها لا تستطيع أبداً الحلول محلها. ونحن بحاجة إلى إنشاء أفرقة عاملة مناسبة وبدء العمل الآن.

وسويسرا على قناعة باستمرار الحاجة إلى منتدى تفاوضي كمؤتمر نزع السلاح من أجل مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ونظراً لمركزه الفريد، يتحمل مؤتمر نزع السلاح وجميع دوله الأعضاء مسؤولية هائلة تفرض عليه أداء مهامه وتحقيق نتائج.

وكي يكون مؤتمر نزع السلاح على مستوى هذه التوقعات، يمكنه أن يقوم من جديد، كما فعل سابقاً، بتعيين منسق خاص يُعنى بأداء مؤتمر نزع السلاح لأعماله بطريقة فعّالة. وفي الماضي، كانت مهام هؤلاء المنسقين تتضمن استعراض النظام الداخلي للمؤتمر، والمجموعات الإقليمية، وطريقة عمل المؤتمر مع المجتمع المدني. وعُيّن في الماضي أيضاً منسقون خاصون آخرون لجمع آراء الدول الأعضاء بشأن مسائل منها توسيع مؤتمر نزع السلاح واستعراض جدول الأعمال.

وتلك هي المسائل التي ينبغي لنا أن نفكر فيها بالمزيد من المنهجية، لأنها تحول منذ أمد بعيد دون قيامنا بالعمل وتنفيذ ولايتنا. ونحن مهتمون بالاستماع إلى آراء الوفود الأخرى عما إذا كان بإمكان هذا العنصر أن يسهم إيجابياً في الوضع الحالي.

**السيدة خاكيث واكوخا (المكسيك)** (تكلمت بالإسبانية): يسرُّ وفد بلادي أن يرى بلداً صديقاً وشقيقاً من بلدان أمريكا اللاتينية يتولى الرئاسة، ممثلاً في شخصكم، السيد الرئيس، ونوجه الشكر من خلالكم للرئيس المنتهية ولايته، السفير ماريوس غرينيوس من كندا، على ما بذله من جهود لإعادة تركيز المناقشات على المسائل الموضوعية.

ونقرُّ أيضاً بمبادرة أستراليا واليابان ونقدر الفرصة التي أُتيحت لمناقشة الجوانب الموضوعية لبند من بنود جدول الأعمال في اجتماعات الخبراء الموازية التي عُقدت الأسبوع الماضي. وأخيراً، أودُّ أن أضم صوتي إلى الأصوات التي أعربت عن التعاطف والدعم إلى وفد نيوزيلندا في المأساة التي تسبب بها الزلزال والمعاناة التي يمر بها ذلك البلد الصديق.

السيد الرئيس، أشكركم على دعوتي إلى تبادل الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل، وهو موضوع ينبغي أن يحظى بالأولوية في عمل المؤتمر. ولا يخفى على أحد أن ولاية المؤتمر، برأي وفد بلدي، تتمثل في التفاوض، وفي هذا الصدد، اعتقد أننا أبدينا مرونة في الانضمام إلى توافق الآراء العام الماضي، أو بالأحرى قبل عامين، على الوثيقة CD/1864، التي لم يتضمن برنامج العمل الوارد فيها ولاية تفاوضية لكل بند من بنود جدول الأعمال.

وترى المكسيك أن هذا الوضع غريب وعجيب. ونحن نعتقد أن برنامج العمل ينبغي أن يكون بسيطاً، أي جدولاً زمنياً تنظيمياً أو برنامج عمل، دون أن يكون، كما قال بعض الوفود من قبل، في حدِّ ذاته تمريناً في التفاوض أو في المفاوضات التمهيدية. ولذلك نفضل برنامج عمل بسيط يركّز على المسائل الإجرائية أكثر من تركيزه على موضوع كل ولاية وسنكون على استعداد لاعتماد برنامج من هذا القبيل. ويرى بلدي أنه من غير المقبول أن يحلّ التفاوض على ولايات الأفرقة العاملة محل العمل الموضوعي.

وفتح الباب أمام الربط المفرط بين جميع بنود جدول الأعمال شكّل أحد العقبات، إن لم يكن العقبة الرئيسية، أمام تمكين المؤتمر من أداء ولايته. وترى المكسيك، ضرورة تقييم وتقدير كل بند على حدة، دون تصورات مسبقة عن النتائج المنشودة للتفاوض. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، كرّر وفد بلدي قوله بوجوب أن نتفاوض أولاً للتوصل إلى اتفاق من أجل التوصل إلى نتيجة. وبالتالي، نرى أن الحجج التي تظهر في سياق التفاوض المفرط بشأن الولايات، هي حجج تهدف إلى منع التفاوض الذي يمكن أن يؤدي إلى اتفاق وإلى صك ملزم قانوناً وقابل للتطبيق عموماً.

وأخيراً، أكرّر أن المكسيك أبدت مرونة وأن وفد بلدي سيستمر في قبوله للاقتراحات المتعلقة ببرنامج عمل، سواء أكان ذلك برنامجاً مبسطاً أو البرنامج الحالي،

كالمقترحات الواردة في الوثيقة CD/1864 وفي الوثيقة CD/1889، التي قدمها وفد البرازيل العام الماضي والتي ندعمها أيضاً. لكن عليّ أن أكرر وأؤكد أن بلدي يفضل التفاوض على جميع بنود جدول الأعمال، بالنظر إلى أن الولاية التفاوضية لهذا المؤتمر يجب ألا تخضع لنهج تقديرية. وتتمثل الأولوية بالنسبة للمكسيك، قبل كل شيء، في عقد مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بأي طريقة يراها المؤتمر حصرية. لكن لا ينبغي لنا أن نتجاهل حقيقة مفادها أن صيغ برنامج العمل التي قُدمت مؤخراً لم تتضمن ولايةً تفاوضيةً بشأن نزع السلاح النووي. ورغم أن هذه المسألة تثير قلق بلدنا، فإننا نقبلها كجزء من برنامج عمل متوازن. وبالتالي لن نعارض توافقاً في الآراء في هذا الصدد.

وأخيراً، أودُّ أن أذكر بما قيل هنا بشأن المقترحات المطروحة حالياً، والتي تمثل أساساً لبدء استكشاف مقترح جديد لبرنامج عمل. بيد أنه ليس بوسعنا تجاهل أو عدم الإشارة إلى أن أيّاً من هذه المقترحات لم يُنفذ في السنوات الخمس عشرة الماضية، وأنه ينبغي لنا بالتالي استكشاف سبل جديدة.

**السيد فان دين اجسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** سأبدأ كما بدأ الآخرون بتقديم التعازي والتعبير عن التعاطف مع شعب نيوزيلندا في الكارثة التي ضربت كرايستشرتش والمناطق المحيطة بها. واسمحوا لي، السيد الرئيس، في البداية أن أؤكد لكم أن بإمكانكم الاعتماد على دعمنا وتعاوننا التامين خلال رئاستكم.

ونرحب بهذه الفرصة لتبادل الآراء في الجلسة العامة بشأن الصيغ الممكنة لبرنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١١. ولدينا نهج واقعي في مسألة برنامج العمل. ونرى أن الاتفاق على برنامج عمل لا يمثل هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة للبدء بعمل موضوعي ذي مغزى، مما يعني أنه ينبغي لنا أن نبدأ المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. أما برنامج العمل فهو مجرد وسيلة، أداة تمكينية، كما قال السفير شتروهل صباح هذا اليوم، ولا ينبغي أن يتحول إلى عقبة. وإذا كان بالإمكان الاتفاق على المفاوضات دون تحديد ولاية مستمدة من برنامج عمل، فإننا نقدم دعمنا التام لهذا الخيار أيضاً. وكما ذكر من قبل، فإن هولندا ليست متمسكة بصيغة الوثيقة CD/1864 أو الوثيقة CD/1889 اللتين دعمناهما وما زلنا ندعمهما بصدق. وما زلنا نعتقد أن وضع برنامج عمل، على أساس هاتين الوثيقتين، هو الطريق المنطقي تماماً.

ونحن مرنون، لكننا واقعيون في الوقت نفسه. فلا نستطيع دعم نهج يسعى إلى برنامج عمل قد يعني فقط استبدال توافق الآراء الحالي ناقص عضو واحد في مؤتمر نزع السلاح بتوافق آراء ناقص ثلاثة أعضاء أو أربعة أعضاء أو أكثر من ذلك. ولا يمثل ذلك برأينا تقدماً ولن يقربنا من هدفنا. ونرى أيضاً أن ثمة معضلة في دعم اعتماد برنامج عمل يفتقر إلى الجوهر، بمعنى أنه لن يقربنا من بدء المفاوضات. وكما قيل من قبل، فإن برنامج العمل هو أداة وليس غايةً بحد ذاته. وبالمثل، نرى أن اعتماد برنامج من هذا القبيل هو دليل

على أن مؤتمر نزع السلاح يحقق تقدماً. بيد أننا نؤيد فكرة وضع برنامج زمني لأنشطة مؤتمر نزع السلاح يساعدنا في تنظيم عملنا. لكن جدولاً زمنياً للأنشطة لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يلغي الحاجة إلى إيجاد حل للمأزق المستمر في مؤتمر نزع السلاح، والحاجة إلى اعتماد ولاية تتيح بداية المفاوضات.

السيد الرئيس، أؤكد مرة أخرى أن بإمكانكم الاعتماد على دعمنا التام ومرونتنا خلال فترة رئاستكم.

**السيد دارياي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، انتهز هذه الفرصة لأهنتكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأقدر جهودكم ومشاوراتكم وتفانيكم وحرصكم، أنتم وسلفكم سفير كندا الموقر، من أجل توفير الأساس اللازم لمؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى قرار بشأن برنامج العمل. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي التام معكم. كما أود أن أضم صوتي إلى صوت زملائي الموقرين في التعبير عن تعازينا الحارة إلى سفيرة نيوزيلندا الموقرة وإلى شعب نيوزيلندا في الأحداث المأساوية التي يمر بها ذلك البلد.

ونعلق أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح. ونحن نعي أن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح وضعت آلية لنزع السلاح وأن ثمة حاجة إلى معالجة الصعوبات التي تمنعها من العمل بفعالية، وذلك عن طريق عقد دورة استثنائية رابعة بشأن نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، لا بد من التذكير بإنجازات المجتمع الدولي عن طريق آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح؛ ولا بد من الحفاظ على طبيعة ودور وغرض كل جزء من هذه الآلية الهامة.

وتتمثل الأولوية الأولى لعمل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه. ولا بد من البناء على إنجازات مؤتمر نزع السلاح وتمهيد الطريق أمام المؤتمر لبدء عمله الموضوعي. وإذ نضع في اعتبارنا الضرورة العاجلة لإزالة التهديد الذي تطرحه الأسلحة النووية على الأمن الدولي، ندعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه بالاستناد إلى جدول أعماله وبتناول القضايا الرئيسية وفقاً للنظام الداخلي.

وقد عبرت في مناسبات عديدة في هذا المؤتمر عن موقف جمهورية إيران الإسلامية بشأن أهمية مؤتمر نزع السلاح، فضلاً عن توضيح أولوياتنا في عمل المؤتمر - وهي مسألة حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة. وفي هذا المنعطف، سنذكر باختصار بعض النقاط الرئيسية التي يتعين النظر فيها خلال مداولاتنا بشأن برنامج عمل دورة عام ٢٠١١.

فقد طالبنا دوماً باعتماد برنامج عمل متوازن وشامل لمؤتمر نزع السلاح، وشدد وفدي دائماً على الاتزان والتوازن والحاجة إلى اتخاذ قرارات بالتوافق في مؤتمر نزع السلاح.

والنظام الداخلي للمؤتمر هو أداة إرشادية يتعين مراعاتها حق المراعاة. وقد سبق أن ذكرنا بضرورة التحرك بحكمة واتخاذ قرارات مأمونة وسديدة يقبل بها الجميع.

ونرى أن التوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل يمكن مؤتمر نزع السلاح من بدء المفاوضات بشأن المسائل الرئيسية الأربعة، يمكن أن يخدم على الوجه الأمثل مقاصد مؤتمر نزع السلاح، وسلامة وأمن المجتمع الدولي برمته. وتبقى مسألة نزع السلاح النووي الأولوية القصوى بالنسبة لوفد بلدي وهي كذلك بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء في المؤتمر. فقد تبين بوضوح لا لبس فيه من المناقشات الموضوعية التي جرت أثناء الجلسات العامة القليلة الماضية أن نزع السلاح النووي هو أولوية الأولويات للغالبية العظمى من بلدان العالم في مختلف المناطق. ويسرني أن تكون الأولوية بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة هي نفس الأولوية القصوى لهذه الأغلبية من البلدان. فنزع السلاح النووي يبقى أولويتنا القصوى من أجل إيجاد عالم أفضل وأكثر أماناً. وينبغي أن يوافق مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة في أقرب وقت ممكن لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. إن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية توفر صكاً دولياً ملزماً قانوناً يضع برنامجاً لإزالة الأسلحة النووية تماماً وعلى مراحل، هو طموح نسعى إلى تحقيقه منذ زمن طويل وهو موضوع حان الوقت للتفاوض بشأنه في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن ينص برنامج العمل على ولاية تفاوضية بشأن هذه المسألة.

إن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وإلى أن يحين ذلك الوقت، ينبغي السعي، على سبيل الأولوية، إلى التوصل إلى صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وذلك بإنشاء لجنة تفاوضية مخصصة في مؤتمر نزع السلاح. ونحن ندعم بدء المفاوضات في المؤتمر بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً لحظر إمكانية شن هجوم من الفضاء أو حرب في الفضاء ولمنع تسليح الفضاء؛ ومن المفترض أن يسهم هذا الصك الملزم قانوناً في تحسين الأمن لجميع الدول وفي هئية الظروف اللازمة لاستخدام الفضاء الخارجي استخداماً سلمياً.

وفيما يتعلق بموضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فقد قلنا بوضوح لا لبس فيه إنه ينبغي أن تشمل مسألتي المخزونات والتحقق. وينبغي أن تكون هذه المعاهدة خطوة واضحة ومفيدة نحو نزع السلاح النووي وحظر الانتشار بجميع أشكاله. وينبغي أن تكون شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وفعالاً. ويجب أن يشمل نطاق هذه المعاهدة ما أنتج في الماضي من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى ومخزوناتنا الحالية إضافة إلى ما يُنتج منها مستقبلاً. وأي مفاوضات بشأن هذه المعاهدة لا تتضمن المخزونات، ستكون قاصرة ولن تؤدي بالتالي إلى أية نتيجة. وأعتقد أن برنامج العمل يجب أن يكون واضحاً بشأن هذه النقطة المهمة.

السيد الرئيس، إن وفد بلدي يدعم جهودكم للوصول بالمؤتمر إلى التوافق على قرار بشأن برنامج عمل متوازن وشامل. ونحن نرجوكم أن تواصلوا مشاوراتكم، على سبيل الأولوية، لضمان مشاركة جميع الأعضاء واتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن برنامج العمل.

**السيد كينيدي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أقدم أيضاً تعازينا الحارة إلى نيوزيلندا وأعرب عن دعمنا للرئاسة الشيلية. فشيلي تؤدي دوراً قيادياً في المنتديات الدولية في العالم، ونحن هنا في جنيف شهدنا بشكل مباشر القيادة الشخصية للسفير أويارسي عندما أدار بمهارة اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠١٠. وأود أن أقول إنني أقدر أياً تقدير الأفكار الحكيمة والشاملة التي قدمتموها في سياق جهودكم النشطة لإعادة إحياء عمل هذه الهيئة. وسنفكر بطبيعة الحال بكلماتكم وننظر في الأفكار الأخرى التي أعرب عنها اليوم.

وقد أدهشتني بضع تعليقات منها، على سبيل المثال، ما قاله زميلنا الهولندي الذي أشار إلى أن برنامج العمل هو أداة وليس غاية في حد ذاته. كما لاحظت تعليقات زميلنا الجزائري الذي قال إن الوثيقة CD/1864 توفر أساساً سليماً لعملنا. فإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما أشار العديد من المتكلمين اليوم، هو هدف أيده الجمعية العامة مراراً حقق توافقاً في الآراء في هذه الهيئة كما تبين الوثيقة CD/1864، وذلك في مؤتمر الأطراف الاستعراضي لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، ومؤخراً من جانب الرئيس أوباما ورئيس الصين، اللذين دعيا إلى إجراء مفاوضات في هذه الهيئة. وقد سعدت، كغيري، لتسريع وتيرة عملنا هذه السنة، بفضل الرئاسة الكندية، ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الزملاء، على ترجمة كل ذلك إلى عمل حقيقي في هذه الهيئة.

**السيدة أدامسون** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أوجه بضع كلمات إلى السفيرة هيغي: فقد حزننا عندما رأيت هذا الصباح الصور الواردة من كرايستشيرتش وأعلم أن شعب نيوزيلندا وكرايستشيرتش سيواجهان بضعة أيام صعبة؛ قلوبنا معكم.

سعادة السفير أويارسي، لقد أشار زميلي من الولايات المتحدة إلى الطريقة التي أدرتم بها اجتماع الدول الأطراف في اتفاق الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠١٠. وفيما يتعلق بكونكما أنتم والسفير غرينيوس - عملتما لمدة سنة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، أود أن أشير إلى قدرتكما الآن والعام الماضي، على الإقرار بمصالح مختلف المجموعات ومختلف الأقاليم وأخذها في الحسبان، إضافة إلى رفضكما الرضوخ للعقبات: لقد مكنتمونا من المضي قدماً عندما كان بالإمكان أن نتوقف كلياً عن العمل.

وأشكركم على تزويدنا بجدول زمني استدلاي. ومن المفيد للغاية اعتماد ذلك فوراً كي نرى ما ستجلبه لنا الأسابيع القليلة المقبلة. وأردت أن أعلق قليلاً على ما قيل بشأن الوثيقة CD/1864. الحقيقة أن مثل الجزائر قال بالضبط ما أردت قوله عندما تحدث عن حل

توافقي، وهذا أساس سليم في العمل على تحقيق أهدافنا. فأنا لا أود الاسترسال طويلاً بشأن الوثيقة CD/1864 لكنني أود فقط القول إن البنود التي تغطيها الوثيقة تمت المصادقة عليها بعدة أشكال بينها أنها شكلت جزءاً من قرارات اللجنة الأولى، كما أشار سفير البرازيل، وكذلك وردت في الوثيقة النهائية المنبثقة عن مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ كما قال سفير الفلبين. وبالتالي، لا خلاف على أن البنود الواردة في الوثيقة CD/1864 هي البنود التي تهمنا أكثر من غيرها؛ وقد تعزز ذلك أكثر بالمناقشات التي جرت خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وقد حرص وفد بلدي على الإدلاء ببيانات بشأن كل بند على حدة لنظهر اهتمامنا بالجانب الموضوعي لجميع هذه البنود؛ فنحن مهتمون بالمشاركة في الجانب الموضوعي للبنود وليس الجانب الموضوعي لمناقشات لا تنتهي بشأن برنامج عمل أو حول جدول أعمال. والحقيقة أننا نريد أن نعمل من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية تحدث عنه مثلنا العديد من السياسيين. وخلاصة ما أود قوله إن المملكة المتحدة منفتحة جداً على العمل معكم، لنرى كيف يمكننا المضي قدماً؛ لكن الأمر الأساسي ينبغي أن يكون عدم السماح بالوصول إلى طريق مسدود. فقد تمكنا من بث الحياة إلى حد ما في مؤتمر نزع السلاح، وتم فصل المريض الآن عن الأجهزة المنقذة للحياة، وعلينا أن نواصل تقديم العلاج له، فلتكن الجراح والطبيب الذي يقودنا إلى الأمام. وقد لا تكون مشاركة الكثير من الجراحين والمرضات والأطباء الخيار الأفضل، ولذلك لدينا ثقة تامة بكم لقيادتنا إلى الأمام.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً، سأحاول أن أكون جراحاً، لكننا هنا جميعاً فيما يشبه المستشفى، نحاول أن ننقذ المنظمة. شكراً لكم.  
أعطي الكلمة لسفيرة نيوزيلندا السيدة هيغي.

**السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود أولاً أن أشكر كل من أعرب عن تعاطفه مع حكومة وشعب نيوزيلندا هذا الصباح في مواجهة الزلزال الذي ضرب ساوث آيلند قبل بضع ساعات. أشكركم جميعاً على العبارات المفعمّة بالتعاطف.

ثانياً، أود أن أهنيئكم على توليكم الرئاسة وأتمنى أن تحصل جهودكم على الدعم التام من نيوزيلندا وجميع الزملاء هنا. كما أتوجه بالشكر إلى سلفكم، السفير غرينيوس، وإلى زملائه من كندا الذين لم يعرفوا التعب في سعيهم إلى المضي قدماً وإلى تحقيق تقدم في مؤتمر نزع السلاح.

ونرحب أيضاً بجهودكم الرامية إلى تقريئنا من وضع برنامج عمل. ونتفق على أن المسؤولية ليست مسؤولية الرئيس لوحده، بل هي مسؤولية جماعية من أجل الارتقاء إلى



مستوى توقعات الجمعية العامة، بل توقعات المجتمع الدولي، ويجب على مؤتمر نزع السلاح أن يبرر الموارد المخصصة له من خلال التفاوض على المسائل الموضوعية بدلاً من المسائل الإجرائية.

وأشير إلى ملاحظتكم هذا الصباح عن وجود إرادة واضحة للسعي إلى إنجاز العمل الموضوعي لهذه الهيئة، ولا شك أن وفد بلدي لديه رغبة قوية في هذا الاتجاه. ونلاحظ أيضاً تصريح الأمين العام للأمم المتحدة هنا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عندما قال: "إن هناك في مؤتمر نزع السلاح تأييداً شبه كامل للتفاوض بشأن معاهدة [مواد انشطارية]"، ونحن ندعم توصية الأمين العام بضرورة أن يجد مؤتمر نزع السلاح طريقة مبتكرة وغير رسمية للمضي قدماً في هذا المجال. وترحب نيوزيلندا بأي اقتراح يتيح إمكانية أن يتناول المؤتمر الجانب الموضوعي للمواد الانشطارية والمسائل الدولية الرئيسية الأخرى المدرجة على جدول أعمالنا. ونتفق مع ما قلته هذا الصباح، سيدي الرئيس، عن عدم وجود حاجة أساسية لأن يتضمن برنامج العمل ولاية مفصلة تتعلق بعملنا. والواقع أن هذا النهج كان، كما ذكرتم، متبعاً هنا قبل عام ١٩٩٧.

وكما قلت من قبل، يؤيد وفد بلدي أي اقتراح على الإطلاق يتيح إعادة بث الحياة في هذه الهيئة ويمكننا من المضي قدماً فيما يتعلق بالمفاوضات الموضوعية، بما في ذلك على أساس ولاية شانون بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وإذا كان وضع جدول زمني مختصر إلى أقصى حد، كما قلتم، هو السبيل الأفضل لتحقيق ذلك، فإننا نؤيد هذا الخيار أيضاً. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن نيوزيلندا تقدم لكم دعمها التام خلال فترة توليكم للرئاسة.

**السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أتمنى لكم كل النجاح خلال فترة رئاستكم، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي لكم وتعاونهم معكم. لم أكن أنوي الإدلاء ببيان رسمي اليوم، لكن، في ضوء ما قيل، أود أن أتناول بعض النقاط.

عندما أسمع أن الدورة انطلقت ببداية جيدة، علي أن أؤكد أن هدف هذه الهيئة هو التفاوض على صكوك في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وعدد البيانات التي سمعناها لا يشكل في نظري دليلاً في حد ذاته على حيوية هذه الهيئة. فالمشكلة، كما نعلم جميعاً، هي عدم وجود اتفاق على موضوع التفاوض، أو مواضيع التفاوض، وأن هناك نهجاً مختلفة إزاء الأولويات التي تعتبرها الوفود جاهزة للتفاوض بشأنها. وفي غضون ذلك، ندخل في نقاشات بشأن القضايا الأساسية، وقد أجرينا عدداً من المناقشات الجيدة خلال الأسابيع الأخيرة. كما أجرينا مناقشات ممتازة في الأنشطة الموازية تناولت مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكان ذلك مفيداً جداً برأيي لأنه بين، على الأقل، وجود عدد كبير جداً من المسائل التي تحتاج إلى المزيد من الاستكشاف، وسيكون من المفيد أن يشارك العديد من الوفود في هذه المداولات. غير أنني أود أن أوضح الأمور مرة أخرى. فعملنا يجب أن يظل مُركّزاً على المفاوضات، والمناقشات هي مجرد بديل. أما السؤال الكبير فهو، بطبيعة الحال،

ما يلي: كيف نختار شكل النقاش؟ هنا، أود كثيراً أن أشجع الرئاسة على مواصلة جهودها لإيجاد برنامج عمل.

وبطبيعة الحال، هناك أوجه اختلاف في فهم معنى برنامج العمل. إذ يمكن أن يعني إطاراً رسمياً جداً، لكنه قد يعني أشياء أخرى أيضاً. الآن وفيما يتعلق بالنهج الأحث إزاء هذه المسألة، أود أن أؤكد من جديد أننا سعداء بمواصلة العمل استناداً إلى الوثيقة CD/1864 أو الوثيقة CD/1889، وأضيف أننا لسنا متمسكين بصيغتيهما بدقة؛ لكننا سنكون سعداء تماماً إذا ما تركّز عملنا على هذه الجهود، إذا جاز لي التعبير.

ولكننا سعداء أيضاً باستكشاف إمكانيات أخرى، وقد استمعت باهتمام كبير إلى ما قلت، سيدي الرئيس، في ملاحظاتك الافتتاحية في هذا الصدد. فإذا كانت هناك إمكانيات أخرى كوضع جدول زمني لأنشطة الاجتماعات، سنكون سعداء جداً للنظر فيها، ما دامت تساعدنا على الدخول في عملية تفضي بنا إلى المفاوضات. وأود أن أشجعكم على كلا الأمرين: على الجانب الرسمي المتعلق ببرنامج عمل تقليدي أو كلاسيكي (الوثيقتان CD/1864 و CD/1889)؛ ولكن كذلك على محاولاتكم لاستكشاف إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نهج أكثر مرونة. فلنقل أنكم تبلغوننا بأكبر قدر ممكن من الشفافية عن سير الأمور.

وأعتقد أنه من المهم أن تعلم جميع الوفود مدى قربنا من التوصل إلى توافق في الآراء، وما إذا كنا قد توصلنا إلى توافق في الآراء ناقص ١ أو ناقص ٢ أو ناقص ٣. وقد سمعنا اليوم أن ثمة أموراً أخرى تود الوفود التفاوض بشأنها. وأنا أعلم ذلك؛ لكن في النهاية من الممكن أن نعرف ما إذا كنا قد اقتربنا أم لا من توافق في الآراء. وأحد المشاكل التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح هي أنه ليس من السهل في كثير من الأحيان فهم حقيقة الوضع. ولذلك أنا أثق بأن الرئيس سيبلغنا بأكبر قدر من الانفتاح والشفافية عن حقيقة الوضع.

**السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أولاً أود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة في هذا المنعطف الخطير لمؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات جميع المندوبين الآخرين للتعبير عن التعازي والتعاطف مع نيوزيلندا في مواجهة الكارثة التي تسبب بها الزلزال. واليابان بلدٌ يعاني كثيراً من الزلازل ولذلك فإن تعاطفنا أكثر عمقاً مع أصدقائنا في نيوزيلندا.

السيد الرئيس، أقدر خطوة قيادتكم في دعوتنا إلى مناقشة مسألة برنامج العمل في اليوم الأول من توليكم للرئاسة. وبصفتي أحد المندوبين الذين اقترحوا إجراء مناقشة بشأن وضع برنامج عمل، مع الإشارة بوجه خاص إلى برنامج العمل الأصلي الذي تضمن في الأساس جدولاً زمنياً للأنشطة فقط، أعتقد جازماً أنه أحد البدائل التي يمكننا النظر فيها لبدء الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح.

ومع ذلك، لا ينبغي، كما قال بعض المندوبين كممثل كندا، أن يحل برنامج العمل، أو برنامج عمل مبسط، محل الولاية أو الجدول الزمني للأنشطة الذي سيبدأ مؤتمر نزع السلاح عمله الموضوعي به. وإذا ما فكرنا ببرنامج العمل المبسط، فلن يكون هناك الكثير من النقاش بشأن المفاوضات اللاحقة. ولذلك، نحتاج إلى التفكير بوضوح شديد في نقطتين على الأقل. أولاً، حتى لو اتفقنا على برنامج العمل المبسط، قد نحتاج إلى مواصلة النقاش، أو إلى محاولة الاتفاق على ولاية وتكوين الهيئات الفرعية اللازمة. ثانياً، بسبب هذه المناقشة الإضافية بشأن الهيئات الفرعية أو الولاية الخاصة بمناقشة المسائل الهامة والتفاوض بشأنها، ينبغي أن يكون برنامج العمل المبسط برنامجاً مرناً. كما ينبغي أن يُتيح هذا البرنامج استعراض الجدول الزمني نفسه، مع إمكانية التوصل إلى اتفاق منفصل بشأن ولاية الهيئات الفرعية الخاصة بمسائل محددة.

وفيما يتعلق بذلك الاتفاق المنفصل، فإن فهمنا الأساسي لكيفية إنشاء الهيئة الفرعية هو أنه ينبغي إنشاء الهيئات الفرعية أو الأفرقة العاملة عندما توجد مسألة هامة تحتاج إلى مناقشة موضوعية في هيئات فرعية منفصلة. وعندما نعتبر مسألة ما جاهزة للمفاوضات، ينبغي لنا أيضاً أن ننشئ هيئات فرعية لإجراء هذه المفاوضات. وتتضمن الوثيقة CD/1864 - اتفاق توافق الآراء - حلاً وسطاً متوازناً جداً وبناءً للغاية. ولا يزال وفد بلدي يرى ضرورة أن تكون الوثيقتان CD/1864 و CD/1889 الأساس لنوع الاتفاق الذي ينبغي أن نسعى إليه خلال دورة هذه السنة من أجل التوصل إلى اتفاق حول بدء العمل الموضوعي.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً. أُعطي الكلمة للسفيرة أندانجي، الممثلة الدائمة لكينيا.

**السيد أوكيو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، تصحيح بسيط - أنا نائب الممثلة الدائمة لكينيا. أضف صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في تقديم تعازينا إلى حكومة وشعب نيوزيلندا عقب الزلزال المدمر.

السيد الرئيس، أسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أشكركم على إتاحة الفرصة لنا لتقديم آرائنا حول العناصر التي يتعين إدراجها في أي برنامج عمل. وأود أن أؤكد لكم أن وفد بلدي يدعمكم كلياً ويسعى إلى التعاون معكم. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر سلفكم، سفير كندا ماريوس غرينيوس، على تفانيه والتزامه في قيادة عمل مؤتمر نزع السلاح خلال ولايته: إذ يستحق الثناء على ما أبداه من حماس وتصميم.

وخلال الشهر الماضي، أجرينا مداوالات بناءة ومفيدة. وأعتقد أن هذه المداوالات أسهمت في تعميق فهمنا لمختلف المواقف والمسائل التي تحظى بالأولوية لدى الوفود، فضلاً عن المنظورات الوطنية، والشواغل بطبيعة الحال. وقد قدمت الوفود أيضاً مقترحات إيجابية، كالمقترح الوارد في الوثيقة CD/1864 ومقترح إنشاء لجنة مخصصة تُعنى بتزع السلاح النووي.

ويرى وفد بلدي أن هذه المقترحات يمكن أن توفر الأساس أو الإطار لأي مناقشات موضوعية بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ولسوء الحظ لم تتمكن، رغم الخطوات الإيجابية المتخذة، من تحقيق أي تقدم. وما زال علينا أن نعتد برنامج عمل، ناهيك عن بدء العمل المتعلق بالمسائل الموضوعية، بما في ذلك الولايات والمفاوضات. بيد أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن علينا أن نسعى إلى اعتماد برنامج عمل يتماشى مع النظام الداخلي، وهذا أمر أساسي في مداولاتنا في مؤتمر نزع السلاح. وبمكنا أن نُجري مناقشات عديدة، كما فعلنا؛ لكننا إذا كنا عاجزين عن نقل هذه المفاوضات إلى سياق وضع برنامج عمل، فإن جهودنا ستكون بلا جدوى.

إن وفد بلدي مقتنع بضرورة الاعتماد على الزخم الذي تحقق أثناء الرئاسة الكندية. والرئاسة الشيلية تتيح لنا هذه الفرصة، مما يستدعي الارتقاء إلى مستوى الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا، واتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز هدفنا الجماعي المتمثل في نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح. وسيظل وفد بلدي مرناً. وأكرر دعم وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، ونتطلع إلى مواصلة العمل معكم ومع الوفود الأخرى.

السيد جون يونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):  
أولاً، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يضم صوته إلى أصوات الآخرين لتقديم التعازي إلى نيوزيلندا.

السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأعرب عن الأمل في تحقيق تقدم ملموس في عمل مؤتمر نزع السلاح في ظل توجيهاتكم السديدة. كما أود أن أشكر السفير الكندي وفريقه على جهودهم الصادقة والدؤوبة أثناء تولي كندا رئاسة مؤتمر نزع السلاح من بداية العام.

يمثل نزع السلاح النووي أهم الأولويات بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي بالتالي تدعم دوماً الجهود العالمية لإزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة وتامة. وفيما يتعلق ببرنامج العمل، لا يعتقد وفد بلدي أن المشكلة تكمن في الإجراءات أو في أي طريقة عمل أخرى. بل المشكلة هي وجود عائق سياسي أمامنا. ولذلك نأمل أن تُبدي الوفود الإرادة السياسية للمضي قدماً بعمل مؤتمر نزع السلاح.

وخلاصة القول، سيدي الرئيس، إن وفد بلدي يود أن يؤكد لكم كامل تأييده لكم وتعاونه معكم.

السيد أو شيا (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أضـم صوتي إلى أصوات الزملاء الآخرين في تقديم العزاء إلى السفارة هيغي نيابة عن شعب نيوزيلندا على المأساة الرهيبة التي ضربت مدينة كرايستشيرتش أمس.

ثانياً، أود أن أضرم صوتي إلى صوت المرحبين بتوليكم رئاسة مؤتمرنا. وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي لكم وتعاونهم الكامل معكم في أداء مهامكم. وأنتهز أيضاً هذه الفرصة لأعبر عن تقديري لوفد كندا على براعة وأسلوب السفير ماريوس غرينيوس في أداء مهامه. والحقيقة أنه قبل أن يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح كان يُحضر لذلك، وأعتقد أننا رأينا نتائج عمله الدؤوب في الأسابيع القليلة الماضية ولمسناها في الأجواء الإيجابية العامة التي تسود المؤتمر.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل، شكراً لك، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للتعبير عن آرائنا بشأن هذا الموضوع هنا اليوم. وقد وافق وفد بلدي كغيره من الوفود في هذا المؤتمر على اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 الذي يمثل حلاً وسطاً كما قيل في وقت سابق من هذا الصباح؛ وقد لا يتضمن برنامج العمل هذا الأولويات الكاملة لكل وفد من الوفود، لكنه أمر تستطيع جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح الموافقة عليه في الوقت الحالي. وبالمثل، دعمنا العام الماضي الاقتراح الذي قدمه الممثل الدائم الموقر للبرازيل عندما تولى رئاسة المؤتمر (الوثيقة CD/1889) وسنكون سعداء لبدء العمل بالاعتماد على إحدى هاتين الوثيقتين.

لكن، وبسبب الفتور الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح لسنوات عديدة دون القيام بأي عمل موضوعي، نحن مهتمون بالنظر في نهج بديلة، إذا كانت هذه النهج قادرة على تقريبنا من مهمتنا التفاوضية. وندعم بالتالي ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد، كما ندعم الملاحظات التفسيرية الواردة في بيانكم الافتتاحي.

وربما اختلف قليلاً مع ما قاله سفير ألمانيا عن ماهية برنامج عمل كلاسيكي أو تقليدي. فكما قلتم في بيانكم الافتتاحي، سيدي الرئيس، فإن مؤتمر نزع السلاح اعتمد بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ برنامج عمل مبسطاً كل سنة. ولكن لم نصبح في الواقع عاجزين عن اعتماد برنامج عمل إلا عندما حاول مؤتمر نزع السلاح تعقيد برنامج العمل بإضافة ولايات وأحكام مفصلة تتعلق بالأفرقة العاملة والهيئات الفرعية. فقد اعتمد الكثير من النسخ الأكثر بساطة من برنامج العمل ولم يُعتمد إلا برنامج عمل واحد من النسخ الأكثر تعقيداً وإن كنت لست متأكداً من ماهية برنامج عمل دورة عام ١٩٩٨. وربما ينبغي لنا بالتالي الاحتفاظ بما نجحنا فيه بدلاً من الاحتفاظ بما فشلنا فيه.

ولا يتوهم وفد بلدي بطبيعة الحال أن اعتماد برنامج عمل مبسط سيجعل الصعوبات تختفي بسحر ساحر بين ليلة وضحاها، لكننا نعتقد، كما قال ممثل سويسرا في وقت سابق من هذا الصباح، أن التركيز المفرط على برنامج عمل مفصل وعلى الولايات التي يتعين إدراجها فيه صرف انتباه مؤتمر نزع السلاح عن مهامه الفعلية. وقد أدى هذا الأمر إلى خطأ في موضوع التفاوض؛ إذ تتفاوض على محتوى برنامج العمل عوضاً عن التفاوض حول الجوهر. ونحن مضطرون، بطبيعة الحال، إلى اعتماد برنامج عمل، لكننا نستطيع أن نفي

بهذا الالتزام عن طريق اعتماد شيء أبسط، ربما لنتمكن من بدء نقاش أوضح وأكثر انفتاحاً للمسائل الفعلية التي يُفترض أن نعمل عليها. وأعتقد أنه ستكون لذلك قيمة؛ إذ سنناقش المعايير الأساسية للعمل الفعلي والبنود الموضوعية المدرجة على جدول الأعمال.

ونوافق تماماً على ما قاله سفير ألمانيا بأن الانفتاح والشفافية أمران مهمان جداً وبأنه ينبغي للرئيس أن يُبقي الأعضاء دائماً على علم جيد بما يحدث - وأنا على يقين من أنكم ستفعلون ذلك، سيدي الرئيس. بيد أننا لسنا مقتنعين تماماً بجذوى إجراء مشاورات من خلال المجموعات الإقليمية. ونعتقد أن ذلك يعيق الانفتاح والشفافية، ونود أن نحثكم على عقد مناقشات مشابهة لهذه المناقشة كلما كان ذلك ممكناً، حيث يستطيع أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يعبروا عن آرائهم كما يستطيعون أيضاً الاستماع إلى آراء الآخرين بشكل مباشر، دون الرقابة التي تفرضها المجموعات الإقليمية في بعض الأحيان. وأود بعد ذلك، سيدي الرئيس، أن أختتم كلامي بتمنياتي لكم مرة أخرى بالتوفيق في ولايتكم كرئيس للمؤتمر.

**السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** لقد استمع الوفد الجزائري باهتمام كبير إلى البيانات التي قدمها بعض الوفود تأييداً لنهج العمل المبسط.

ولا يملك الوفد الجزائري موقفاً محدداً بشأن هذه المسألة. بيد أننا نود أن نطرح بضعة أسئلة تتعلق بهذا الاتجاه. يتعلق السؤال الرئيسي بنقطة البداية لهذه الولايات المبسطة أو برنامج العمل المبسط هذا، خصوصاً فيما يتصل بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ونعلم أن هذه المسألة ليست مطروحة في جدول الأعمال. وقد اتفقت الدول الأعضاء على التفاوض بشأن هذه النقطة تحت البند ١ كما أن صيغة ولاية شانون، "حظر إنتاج المواد الانشطارية" تجسد ولاية جرى التفاوض عليها بشق الأنفس. وإذا اعتمدنا هذا النهج المبسط، هل هذا يعني أننا نتخلى عن تقرير شانون وعن الولاية التي تضمنها ونعود إلى المربع الأول، أو هل سنستخدم نتيجة الولاية لتكون نقطة البداية بالنسبة لنا؟ يود الوفد الجزائري أن يلفت انتباه أعضاء المؤتمر إلى هذه المسألة بحيث تتيح لنا العملية التي نحددها سوياً المضي قدماً وليس التراجع.

**السيدة يوستيسيانغروم (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، من غير المعقول ألاّ نضم صوتنا إلى أصوات زملائنا. لذلك، اسمحوا لي أولاً أن أضم صوتي إلى الأصوات الأخرى في التعبير عن تعازينا الحارة وتعاطفنا لحكومة وشعب نيوزيلندا عقب الزلزال المدمر. واسمحوا لي أيضاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أننا سنتمكن، بتوجيهاتكم السديدة، من عقد مداورات ناجحة. وأود أن أعبر عن دعمي لكم في أداء مهامكم.

وخلال السنوات القليلة الماضية، أعرب وفد بلدي عن دعمه لكل جهد يُكرس للمضي قدماً بعملنا. وفي عام ٢٠٠٩، كما ذكر في بيان السفارة الإندونيسية، أيدنا توافق الآراء بشأن وضع برنامج عمل رغم أن ذلك، كما قال البعض، ليس مثالياً.

وفي عام ٢٠١٠، ذكرنا أن مشروع برنامج العمل الذي اقترحه السفير البرازيلي أساس سليم للتفاوض. ولذلك، لن نتوقف الآن عن دعم أي جهد مُكرس لوضع برنامج عمل من أجل دفع عملنا إلى الأمام. ونرحب باقتراحكم، بالصيغة التي وردت في الوثيقة CD/WP.564، ونشجعكم، سيدي الرئيس، على إجراء مشاورات ثنائية مع الدول الأعضاء بطريقة شفافة.

وفيما يتعلق بجدول الأعمال وبرنامج العمل، سيظل نزع السلاح النووي أهم أولوياتنا وسنواصل دعمكم في مساعيكم المقبلة.

**السيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** بطبيعة الحال، سيلخص الرئيس المناقشة، لأنها كانت مناقشة مفيدة للغاية. وقد قدم بعض الوفود مقترحاً جديداً، مقترحاً جديداً بالفعل، يتعلق بجدول الأعمال المبسط. والمؤتمر يشهد في السنوات الأخيرة الكثير من الكلام، لكنه أنتج القليل القليل من الوثائق التي لم تُعتمد. ولدينا برنامج لعملنا، لكننا لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. وأظن أنه لو توصلت الوفود إلى شيء ما لا نعرفه في هذه اللحظة (لأن بعض الأشخاص قد ينتقدونه، فيما قد يقول آخرون أشياء جيدة عنه)، فنحن لا نعلم ماهية برنامج العمل المبسط. فالواقع أن هذه النسخة المبسطة يمكن أن تصلح عندما نرى الأفكار على الورق. ولذلك سأكون مهتماً جداً إذا وضعت الدول الأعضاء التي أثارت المسألة أفكارها كتابياً، عندئذ ستكون الأمور أكثر وضوحاً أو أقل وضوحاً عن موقف المؤتمر فيما يتعلق ببرنامج العمل. من يدري، قد تصلح الأشياء الصغيرة أحياناً أكثر من الأشياء الكبيرة. وقد تصلح الأشياء البسيطة أكثر من الأشياء المعقدة، لكن دعونا نعرف ماهيتها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً على ملاحظاتكم. لقد أقمنا مناقشة أولية مثيرة للاهتمام، وأود أن أبدأ بالقول إنني أود أن ألقى الضوء على ما قاله سفير ألمانيا عندما أكد أهمية الشفافية. وأعتقد أنه من المهم لنا أن نُجري جرداً في هذه القاعة، لما توصلنا إليه، وذلك بطريقة شفافة ورسمية. فهل نحن أقرب أو أبعد عن هدفنا؟ هدفنا هو توفير المعلومات للمؤتمر منذ لحظة تناولنا لبرنامج العمل، وعدم الدخول في مضاربات نظرية، بل معرفة المكان الذي نقف فيه في الميدان إذا جاز التعبير. ومن الواضح أن الرئيس الحالي وجميع الرؤساء لديهم مسؤولية فيما يتعلق بأعمال هذه السنة، لكنني أشدد أيضاً على أن المؤتمر يتحمل مسؤولية جماعية. ومن الواضح أن برنامج العمل، كما قيل هنا بوضوح شديد، هو وسيلة وأداة وما نسعى إليه، أكرر، ما نسعى إليه هو التوصل إلى توازن أو اتزان جامع. وإذا كنا نتحدث عن قواعد توافق الآراء، علينا أن نتبنى فكرة أو مفهوم الشمول. وأعتقد أن ثمة من قال بوجود تقييم هام، وأنا أقول بوجود تقييم إيجابي، كعنصر أساسي لمواصلة العمل، من أجل بناء اتفاق على المقترحين ١٨٦٤ و ١٨٨٩، لكن من الواضح أن لهذه المقترحات حدودها لكنها تتضمن عناصر مهمة. ويمكننا أيضاً أن نلاحظ جانباً آخر، شددت عليه في البداية، وهو الحاجة إلى التوضيح ورؤية نطاق برنامج العمل المبسط، حسب ما أشار إليه أمين المؤتمر.

ويوجد الكثير من التحليل النظري، لكن لنرى ما يعنيه ذلك في الممارسة العملية: مبسط أو بسيط؟ فأنا منشغل بمسألة الولايات التفاوضية. بمعنى أنها يمكن أن تصبح عقبة كأداء تحول دون المضي قدماً. وسنحتاج إلى أن نرى كيفية معالجة مسألة الولايات. فهناك أفكار؛ لنرى ما إذا كان سيتم إدماج منهج جديد. وثمة شاغل آخر هو ما وُصف بأنه تداخل مفرط بين الولايات. وأعتقد أن ممثلة المكسيك أشارت إلى ذلك. وأود أن أخبركم أننا، في الرئاسة، نأمل أن نواصل، بتعاون نشط للغاية وليس بالتضامن، بل بالتعاون الجدي، والعمل الجدي - العمل، على غرار جميع الرؤساء الذين تعاقبوا هذه السنة، على توليد ما أسميه دينامية تقرّبنا أكثر من وضع برنامج عمل مقبول للجميع. وباختصار، لا نحتاج، في رأيي المتواضع، إلى الأفكار فقط بل نحتاج أيضاً إلى الإرادة السياسية. وإذا كنا نبحث عن معادلة حساسية، نقول إنها الأفكار زائد الإرادة السياسية. وفي الأسابيع المقبلة، سنبدل الجهود لتحقيق هذه الغاية وسنسعى إلى مواصلة عقد المشاورات، وإذا أمكن، وضع بعض الأفكار كتابياً - ولا ضير في ذلك. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، قُدم واستُعرض عدد هائل من الأفكار والمبادرات والمشاريع والمقترحات. فلنعمل على شيء جديد.

وبذلك نختتم مناقشة هذا الصباح. أشكركم على بياناتكم. وقبل اختتام العمل الموضوعي لهذا اليوم ورفع الجلسة، أود أن أبلغكم أن الأمانة تدعو الوفود إلى إدخال التصويبات اللازمة على قائمة المشاركين. وإذا كانت لديكم أية تعليقات، يُرجى نقلها إلى السيدة نورما رولان، التي تقدم تعاوناً فعالاً في هذا المجال. ولذلك إذا كانت لديكم أية تعليقات يُرجى نقلها إليها.

ستُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس، ٢٤ شباط/فبراير الساعة العاشرة صباحاً. والآن تُرفع الجلسة.